

جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

أثر إدارة العقود النفطية في عمليات الصناعة البترولية

إعداد الطالب
محمد شداد دعيج شنات

بإشراف
الأستاذ الدكتور بسام المحاسنة

رسالة مقدمة إلى كلية الدراسات العليا
إستكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في الإدارة الهندسية–قسم هندسة النظم الصناعية

جامعة مؤته، 2016

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

MUTAH UNIVERSITY
College of Graduate Studies

نموذج رقم (١٤)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب محمد شداد دعيج الموسومة بـ:

اثر ادارة العقود النفطية في عمليات الصناعة البترولية

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في ماجستير الادارة الهندسية.

القسم: هندسة النظم الصناعية.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. بسام زهل المحاسنة		8/12/2016	مشرفاً ورئيسا
د. رمضان مصطفى		8/12/2016	عضواً
د. صلاح الجبور		8/12/2016	عضواً
د. اياد طه الرواشدة		8/12/2016	عضواً



عميد كلية الدراسات العليا

د. محمد عبدالرحيم المحاسنه

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
sedgs@mutah.edu.jo dgs@mutah.edu.jo e-mail:
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي: ٦١٧١٠
تلفون: ٠٣/٢٣٧٢٣٨٠-٩٩
فرعي 5328-5330
فاكس 375694 ٠٣/٢
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

إلى وطني العزيز: الكويت

أهدي ثمرة جهدي،،،،،،،

إلى والدتي ..... حفظها الله وشفاها.

إلى روح والدي ..... رحمة الله عليه.

إلى زوجتي ..... حفظها الله وشفاها.

إلى أخواني وأخواتي الأعزاء.

إلى كل من ساندني وشجعني في مواصلة دراستي العليا.

مع المحبة والعرفان

محمد شداد دعيج شنات

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين،حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على سيد الخلق والمرسلين ومعلم البشرية سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وعلى آله وصحبه أجمعين

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور **بسام المحاسنة** الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة، وكان لتوجيهاته وا ٍر شاداته القيمة والسديدة دور هام في إنجازها، فقدم لي من خلاصة علمه وخبراته وأخلاقه وأدعو الله أن يجزيه عني خير الجزاء.

كما وأتقدم بالشكر الجزيل إلى رئيس وأعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بمناقشة الرسالة، والذين أثروها بآرائهم وملاحظاتهم القيمة.

والشكر مقرون بكل معاني الحب والوفاء لجامعة مؤتة ممثلة برئيسها، وعميد الكلية، وأعضاء الهيئة التدريسية، وجميع العاملين فيها، لجهودهم المشكورة في توفير كافة وسائل الدعم والمساندة العلمية طيلة فترة الدراسة.

ولا يسعني إلا أن أشكر كل من تفضل ومد لي يد العون والمساعدة في إتمام هذه الدراسة.

محمد شداد دعيج شنات

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

الملخص

أثر إدارة العقود النفطية في عمليات الصناعة البترولية

محمد شداد دعيج شنات

جامعة مؤتة، 2015

هذه الدراسة تهدف إلى تحليل أثر إدارة العقود النفطية في عمليات الصناعة البترولية، حيث تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الميدانية التي اتبع فيها الباحث الأسلوب الوصفي التحليلي، شمل مجتمع الدراسة جميع الشركات النفطية الكويتية والبالغ عددها عشر شركات، أما وحدة المعاينة فتكونت من (82) مستجيبا من المديرين العاملين في الإدارات العليا والوسطى والمهندسين والفنيين والخبراء والحقوقيين المختصين بالعقود ويعملون في شركات النفط الكويتية المشمولة بالدراسة، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات.

وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر لإدارة عقود الامتياز في عمليات الصناعة البترولية وذلك من وجهة نظر عينة الدراسة، وأن معامل الارتباط (R) في المتغير المستقل المتمثل بعقود الامتياز يفسر ما نسبته (0.82) ومعامل التحديد (R2) نسبته (0.67) في المتغير التابع وهو عمليات الصناعة البترولية، كما تبين انه يوجد أثر لإدارة عقود المشاركة في عمليات الصناعة البترولية، وأن معامل الارتباط (R) في المتغير المستقل المتمثل بعقود المشاركة يفسر ما نسبته (0.77) ومعامل التحديد (R2) نسبته (0.59) في المتغير التابع وهو عمليات الصناعة البترولية. كذلك أشارت النتائج انه يوجد أثر لإدارة عقود الخدمات (المقاولات) في عمليات الصناعة البترولية وذلك من وجهة نظر عينة الدراسة، وأن معامل الارتباط (R) في المتغير المستقل المتمثل بعقود الخدمات (المقاولات) يفسر ما نسبته (0.13) ومعامل التحديد (R2) نسبته (0.02) في المتغير التابع وهو عمليات الصناعة البترولية.

وعليه الأخذ بالأعتبار أمور كثيره أبرزها: الاهتمام بوضع إستراتيجية مدروسة بعناية حول عمليات الصناعة النفطية الكويتية، من خلال التخطيط لتطوير أساليب التفاوض وكيفية إبرام العقود، بحيث تؤدي هذه الإستراتيجية إلى إحداث حالة من التوافق مع متطلبات الأداء الجيد للصناعة النفطية.

// Abstract
The Effect of Oil Contracts Management in the Operations Industry Petroleum

Mohammad Shaddad Duaij Shanat
Mutah University, 2016

This study aims to analyze the effect of oil contracts management in the petroleum industry operations. This is a field study in which the researcher followed the descriptive analytical method.

The study covered all ten Kuwaiti oil companies (k-companies). The sampling unit consisted of 82 responsive includes managers worked in different environments within the k-companies, specialists, engineers, technicians and contracts lawyers. A questionnaire was used as a tool for data collection.

The results obtained from this study show that there is an effect for the management concession contracts in the petroleum industry operations according to the participants evaluation. The coefficient of correlation (R) and coefficient of determination (R2) in the independent variable represented by contracts concession demonstrated the percentage of (0.82) and (0.67) of the variance in the dependent variable represented by the petroleum industry operations. Furthermore, both contracts of participation and service contracts (construction) as an independent variables shown The coefficient of correlation (R) and coefficient of determination (R2) compared with the dependent variable equal to (0.77), (0.59) and (0.13), (0.02) respectively.

The study highlighted the importance of developing a comprehensive strategy about Kuwaiti petroleum industry operations that consider improving the negotiation styles and contracts finalization to achieve better performance that aligned with the petroleum industry requirements.

الفصل الأول

مقدمة الدراسة

1-1 تمهيد

تُعد الصناعة النفطية من المقومات الأساسية للنشاط الإقتصادي لأية دولة، ذلك لأنها تشكل مؤشراً لقوة الدولة، لاسيما إذا ما كان يقع في مسار هدف عمليات الصناعة البترولية والإنتاج النفطي الذي يتسم بإرتفاع درجة المخاطرة، والحاجة إلى رؤوس أموال ضخمة للإستثمار في مجال إبرام العقود الخاصة بالصناعة النفطية (رحمان، 2008، ص43)

ونظراً لأهمية النفط في العالم كمصدر رئيسي من مصادر الطاقة، ولكونه يشكل مورداً أساسياً في بنود الموازنة العامة للدولة التي تملك النفط، وباعتباره من الموارد الطبيعية التي يمكن أن تنضب في أي وقت، فقد كانت الصناعة النفطية موضع إهتمام خاص من قبل الدول المنتجة له لتنظيم العقود النفطية أثناء ممارسة أنشطة البحث والكشف والإستخراج بطريقة تضمن المحافظة على عمليات الصناعة البترولية كأحد الموارد الطبيعية الهامة في عملية التنمية الإقتصادية والاجتماعية للدول المنتجة للنفط (حساني، 2013، ص24).

ويمكن القول بأن النفط كسلعة تجارية لا يعد عامل قوة في كل الأحوال، لأنها وإن تؤدي بأثرها إلى المكاسب الإقتصادية وتطوير العلاقات الدولية، إلا أنها من الممكن أن تؤدي إلى ربط اقتصاد الدولة بتبعية لدولٍ أخرى، وبذلك يُعد النفط على الرغم من وجوده عامل ضعف مضاف إلى الدولة إن لم تأخذ هذه الدولة أو تلك بالحسبان فيتخطيطها الاستراتيجي أثناء إبرام العقود النفطية البعد عن التبعية أو تكريسها وإذكائها، لا بل العمل على الخروج منها (مصطفى، 2007، ص32).

وتتميز دولة الكويت بأنها تستحوذ على 11% تقريبا من الإحتياطي العالمي من مادة النفط، تلك المادة الإستراتيجية التي لها أهميتها الكبيرة في أوقات الحرب والسلم، كما أنها تشكل قوة تفاوضية رئيسة للإقتصاد الوطني لدولة الكويت، إلا أن تلك القوة آخذة بالتراجع والإنحسار بسبب الضعف في الاستراتيجيات المتبعة في مجال إبرام

العقود النفطية، فضلاً عن سياسات الدول الصناعية المستهلكة للنفط، والمضادة للأقطار المنتجة، وتدهور أسعار النفط (El–Katiri, 2014, p: 77).

كما تعد حقول النفط في دولة الكويت من حقول النفط المهمة في الوطن العربي كمنطقة جغرافية غنية بهذه السلعة المهمة، والتي تستحق أن نقوم بدراستها لما لها من أثر بالغ الأهمية قد لعبته وستلعبه في تاريخ واقتصاد وسياسة الكويت في الماضي والحاضر والمستقبل، ومن أجل ذلك جاءت هذه الدراسة لتركز على بيان أثر إدارة العقود النفطية في عمليات الصناعة البترولية (الرملي، 2013، ص8).

تُعتبر الكويت واحدة من الدول المكوّنة لمنظمة الأوبك – منظمة الأوبك تضم الدول المنتجة للبترول – والتي احتلت المرتبة العاشرة كأكبر دولة منتجة للنفط في عام (2012). (التقرير السنوي الصادر عن مؤسسة البترول الكويتية، 2014، ص12).

وعلى الرغم من كونها تحتل المرتبة الثانية كأصغر دولة مساحة من بين دول أعضاء منظمة الأوبك فهي تحتل المرتبة الثالثة في أكبر حجم لصادرات النفط، فالإقتصاد الكويتي يعتمد بشكل أساسي على عائدات التصدير من البترول، بحيث وصلت هذه العائدات إلى(75) بليون دولار، فالكويت تسعى لأن تبقى في صدارة الدول المنتجة للنفط خاصةً في ظل تسابق الدول لإنتاج (4) مليون برميل لكل يوم بحلول عام (2020)م، كما تحتل الكويت المرتبة السادسة في إمتلاكها لأكبر إحتياطي للنفط على مستوى دول العالم (التقرير السنوي الصادر عن مؤسسة البترول الكويتية، 2014، ص12).

إن العقود النفطية بصيغها القانونية المختلفة في مجال صناعة النفط مرت بأطوار ومراحل زمنية ارتبطت بالتطورات السياسية والإقتصادية والاجتماعية للدولة المنتجة للنفط، كذلك تأثرت بالإتجاهات العالمية المستندة على ضرورة أن يكون للدولة المنتجة سيطرة مطلقة وكاملة على جميع ثرواتها الطبيعية بما فيها النفط، إضافة إلى التغيرات في أثر مخرجات النظم المحاسبية السائدة في مجال عمليات الصناعة النفطية في تطوير العقود النفطية وتحسين العائدات الحكومية (الخولي، 2007، ص119).

وبالتالي فإن البحث في موضوع أثر إدارة العقود النفطية في عمليات الصناعة البترولية، يـُعد موضوعا غاية في الأهمية للوقوف على أثر هذا العقود في حماية مقدرات الدولة ومواردها، ولأن استخدام العقود النفطية يؤدي إلى استغلال موارد الدولة على أحسن وجه.

1-2 مشكلة الدراسة

إن عملية استغلال الثروات الطبيعية للدول المالكة للنفط والمنتجة له، تخضع لتنظيم محدد يهدف إلى تحقيق الاستغلال الأمثل لهذه الثروات، حيث تسيطر إدارة العقود النفطية على تنظيم عمليات الصناعة البترولية في إطار خاص به، له تركيبه وأهدافه والذي يدعى بنظام استغلال الثروات العامة وباستغلال الثروة النفطية خاصة، حيث إن تطور إدارة العقود النفطية أحدثت تأثيرات كبيرة على هذه الصناعة، وذلك من خلال التغيرات التي طرأت على أنظمة استغلال النفط السائدة في دولة الكويت، حيث أن عقود الاستثمارات النفطية تبرم بين دولة الكويت أو إحدى الشركات أو المؤسسات أو الهيئات العامة التابعة لها من ناحية، وبين طرف آخر يقوم بالتنقيب والإنتاج والتسويق من ناحية أخرى، تكون في الغالب من الشركات الكبرى المتخصصة القادمة من الدول الصناعية مستهلكة الطاقة، والتي تملك من الأموال والخبرة التكنولوجية ما يمكنها من الدخول في هذا الميدان ذي المخاطر العالمية التي لا تستطيع مواجهتها إلا شركات تعمل على مستوى العالم، أو في أكثر من دولة.

وبناء ً على ذلك فان مشكلة هذه الدراسة تتمثل في امكانية تحسين إدار ة العقود النفطية في عمليات الصناعة البترولية، حيث تبرز العلاقة بين هذين المتغيرين الأساسيين في الدراسة لبيان أثر إدارة العقود النفطية في عمليات الصناعة البترولية، ويمكن تلخيص المشكلة من خلال الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي:

ما هو أثر إدارة العقود النفطية بأنواعها (عقود الامتياز، عقود المشاركة، عقود الخدمات أو المقاولات) في عمليات الصناعة البترولية؟

3-1 فرضيات الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى فحص الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسة:

لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لإدارة العقود النفطية بأنواعها (عقود الامتياز، عقود المشاركة، عقود الخدمات أو المقاولات) في عمليات الصناعة البترولية. وقد انبثق عن هذه الفرضية عدد من الفرضيات الفرعية هي:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذات دلالة احصائية لإدارة عقود الامتياز في عمليات الصناعة البترولية.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذات دلالة احصائية لإدارة عقود المشاركة في عمليات الصناعة البترولية.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذات دلالة احصائية لإدارة عقود الخدمات (المقاولات) في عمليات الصناعة البترولية.

4-1 أهمية الدراسة

تستمد الدراسة اهميتها من خلال الناحية العملية من كونها تحاول التعرف على أثر إدارة العقود النفطية في عمليات الصناعة البترولية، وتساعد هذه الدراسة في تقديم معلومات خلال دراسة حالة شركات النفط الكويتية، الأمر الذي يقتضي دراسة العوائق والمشكلات التي تعترض سبل التعامل مع معطيات العقود النفطية، ورفع كفاءتها وفعاليتها لتتكامل مع بقية أركان وأقسام الشركات النفطية وبما يمكنها من تحسين عمليات الصناعة البترولية.

كما تظهر أهميتها عند الحديث عن متطلبات الأطراف الخارجية المتعاملة مع شركات النفط الكويتية سواء بالداخل أو بالخارج، والتي ترصد أداءها وترتقب مستقبلها بالشكل الذي يساعدها في توسيع مجالات عملها، واتخاذ قراراتها وتوجيه أعمالها وتنظيمها على أسس علمية وفق أعلى مستوى لعمليات الصناعة البترولية. كما تكتسب هذه الدراسة أهميتها من الاعتبارات الآتية:

1-يمكن اعتبار الدراسة من الدّراسات الإدارية الحديثة التي تتناول أثر إدارة العقود النفطية في عمليات الصناعة البترولية.

2- تناولت الدراسة موضوع أثر إدارة العقود النفطية في عمليات الصناعة البترولية لدولة الكويت من منظور الإدارة الهندسية.

3- تحاول الدراسة الحالية الإسهام في تلافي النقص في الدراسات التي تعنى بالأهمية الإستراتيجية للصناعة البترولية.

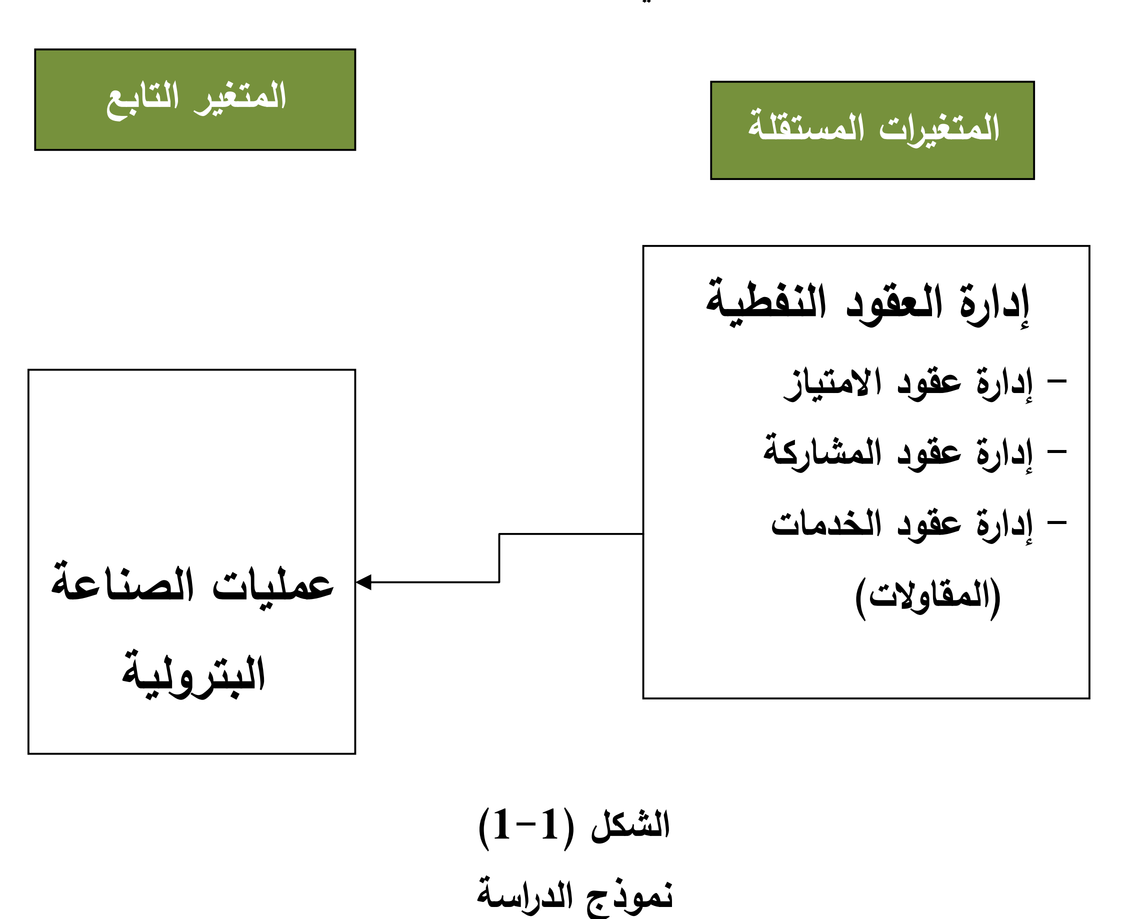
1-5 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر إدارة العقود النفطية في عمليات الصناعة البترولية. وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

1. التعرف على تصورات مجتمع الدراسة حول عمليات الصناعة البترولية.
2. تحليل أثر إدارة عقود الامتياز في عمليات الصناعة البترولية.
3. تحليل أثر إدارة عقود المشاركة في عمليات الصناعة البترولية.
4. تحليل أثر إدارة عقود الخدمات (المقاولات) في عمليات الصناعة البترولية.
5. تسليط الضوء على أنواع العقود النفطية من منظور الإدارة الهندسيةورفد الحكومة بالملاحظات والتقييم المناسب، حول مدى إدراك المديرين العاملين في الإدارات العليا والوسطى والمهندسين والفنيين والخبراء والحقوقيين المختصين بالعقود والذين يعملون في شركات النفط الكويتية لأهمية هذه الأنواع في عمليات الصناعة البترولية.
6. الكشف عن أبرز المفاهيم المتعلقة بالمتغير المستقل وهو العقود النفطية بأنواعها (عقود الامتياز، عقود المشاركة، عقود الخدمات أو المقاولات)، وكذلك المتعلقة بالمتغير التابع عمليات الصناعة البترولية.
7. دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالعقود النفطية وعمليات الصناعة البترولية للخروج ببعض التوصيات والإقتراحات من خلال نتائج الدراسة الحالية التي تكون ذات فائدة اقتصادية وسياسية واجتماعية مستقبلاً.

6-1 نموذج الدراسة

تم تصميم وتطوير نموذج خاص بالدراسة الحالية، وذلك من اجل تفسير وفهم طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، حيث يوضح نموذج الدراسة علاقات هذه المتغيرات وعلى النحو التالي:



الشكل (1-1)

نموذج الدراسة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

2-1 تمهيد

يُعد النفط من الموارد ذات الأهمية الإستراتيجية الكبيرة ومن أهم المحركات الأساسية للاقتصاد العالمي، إذ ترتبط بهذه الأهمية سياسة الكثير من الدول ومدى استقلالها وقوتها وضعفها بين الدول، وكذلك فان تعدد استخدامات هذا المورد الطبيعي الذي يدخل في مجالات متعددة زاد من أهميته في العالم، باعتباره مصدراً رئيسياً للطاقة ومادة أولية وأساسية في العديد من فروع الصناعات التحويلية، وسلعة هامة في التجارة الدولية، وقد لعب دوراً مؤثراً وفعالاً في إعادة رسم الخارطة السياسية والاقتصادية والدولية، وبما إن هذا المورد لا يمكن للدولة المنتجة استغلاله لوحدها، وذلك نظرا لنقص إمكانياتها التكنولوجية التي تستخدم في عملية استغلال النفط، ولأن أغلب الدول المنتجة هي دول من العالم الثالث، مما يجعل هذه الدول تعطي الصناعة النفطية أهمية بالغة، حيث يترتب عن ذلك نشوء علاقات تعاقدية بين الدول المنتجة والشركات الأجنبية (حساني، 2013).

وقد كانت عقود النفط في بداية ظهورها تساهم في ظهور الإختلالات في التوازن الإقتصادي للدول المكلفة بالبحث والتنقيب عن النفط، والسبب في ذلك يعود لقلة العائد الناتج من عملية البحث والتنقيب، وعندما أصبح البترول يشكل نهضةً صناعيةً للدول التي تمتلكه؛ أصبحت العقود البترولية تمتلك مكانةً عاليةً وهامةً للدول التي تمتلكه، وأصبحت ترى ضرورة المحافظة على هذه الثروات النفطية (مخلفي، 2013).

وقد أدت العلاقة المستمرة بين الدول المنتجة والشركات الدولية الأجنبية التي تعمل في هذا المجال إلى خلق الحاجة الكبيرة إلى التطور المستمر في عقود النفط، حيث حدث تغييراً في صيغة هذه العقود عن الصورة التي ظهرت بها في السابق، إضافة إلى ظهور أنواع وصور جديدة للعقود مثل العقود المشتركة وعقود المشروعات المشتركة والمقاولة، وصولاً لعقود الخدمات، فبتنوع صور صناعة النفط وأشكال الإستفادة منها تتنوع صيغ العقود التي توضع للإستفادة من هذه العقود (عبد العال، 2014).

إن عمليات البحث والتنقيب عن النفط ومن ثم القيام بإنتاجه والممنوحة للشركات صاحبة الإمتياز تتم بموجب عقود قانونية ملزمة لإتمام تلك الأنشطة في مساحات وأراضٍ محددة مقابل مبلغ مالي محدد يتم الاتفاق على مقداره يمنح للدولة المضيفة، وذلك وفقاً لترتيبات تعاقدية يتم بموجبها تحديد نسبة مئوية محددة لكل طرف من طرفي العقد (الدولة المضيفة والشركة صاحبة الامتياز) كما هو الحال في التعاقدات الحديثة، حيث يتولى أحد طرفي التعاقد القيام بإدارة الأعمال الخاصة بالعقد، أو انه يتم إنشاء شركة خاصة لهذه الغاية يكون هدفها الرئيس القيام بإدارة كافة الأعمال المتعلقة ببنود العقد وتحديد النفقات والإيرادات الخاصة بكل طرف وحسب بنود الإتفاق المبرم، والجدير بالذكر أن الجهة التي تقوم بمنح عقد النفط هي الدولة المضيفة باعتبارها مالكة للأرض التي يوجد بها النفط، حتى وا ٍن كانت ملكية هذه المساحة من الأرض المستهدفة للقيام بأنشطة البحث والتنقيب يملكها الأفراد المنتمين إلى الدولة المضيفة (الرملي، 2013).

تعتبر العقود النفطية في عمليات الصناعة البترولية المصدر الأساسي الذي تستند إليها عمليات الرقابة على أعمال الشركات النفطية التي تمارس نشاطاتها المتعلقة في هذه الصناعة في الدول المضيفة، ونظراً لأن هذه العقود المختلفة في صياغتها وأشكالها القانونية، فإنها تكون بمثابة الأداة الأساسية التي يتم من خلالها حماية أهم مورد من موارد المجتمع وتمهد أيضا لإستغلاله الاستغلال الأمثل وباحسن الطرق المتاحة، لذلك فإن تناولها بالدراسة يعد ذو أهمية خاصة للدول المضيفة والباحثين والمهتمين في مجال الصناعة النفطية (رحمان، 2008، ص49).

2-2 مفهوم العقود النفطية

النفط هو عبارة عن مزيج من الهيدروكربونات التي تتكون بشكل رئيسي من الكربون والهيدروجين، بالإضافة إلى بعض الشوائب العضوية وغير العضوية، ويوجد في الطبيعة إما في الحالة الغازية أو الحالة السائلة أو في الحالة الصلبة (اللبابدي، 2008، ص4).

تعرف العقود النفطية بأنها: إتفاقيات للتنمية الإقتصادية الدولية في مجال الصناعة النفطية، وتشمل العديد من البنود توضع بين الدول المنتجة والدول المستهلكة بحيث تضمن هذه الإتفاقات والبنود حقوق طرفي العقد (الرملي، 2013، ص1).

والعقد النفطي هو اتفاق يتم إبرامه بين الدول المنتجة للنفط أو إحدى الشركات أو المؤسسات أو الهيئات العامة التابعة لها من جهة وبين شركة نفط أجنبية من جهة أخرى، بحيث تقوم الشركة الأجنبية في إجراء عمليات البحث عن النفط واستكشافه والتنقيب عنه ومن ثم إنتاجه في مساحة معينة من إقليم الدولة التي تم التعاقد معها ولفترة زمنية معينة مقابل شئ معين أو بنود تكون واردة في العقد ومتفق عليها تدفعه شركة النفط الأجنبية صاحبة الامتياز للدولة المنتجة للمشتقات النفطية (الشاهين، 2006، ص18).

والجدير بالذكر أن العقود النفطية تختلف عن غيرها من العقود العادية، فالعقود التي تنشأ بين الدول المنتجة للنفط وبين الشركات الأجنبية المسؤولة عن عمليات البحث والتنقيب ليست مقتصرة على عملية أو مرحلة واحدة وتنتهي بمجرد الإنتهاء من تنفيذ المطلوب؛ وا ٍنما تتضمن الإستكشاف والتنقيب والإستخراج لفترات زمنية طويلة الأمد (مصطفى، 2007، ص38).

2-3 أهمية العقود النفطية

يعتبر النفط كمصدر له أهمية في العالم، ولكونه يشكل رأس مال يعود بالمنفعة الإقتصادية الكبيرة على الدولة، وعلى إعتبار أن النفط يعتبر أحد المصادر والموارد الطبيعية المعرضة للنضوب؛ برزت أهمية العقود النفطية التي تضمن تحقيق المصالح للطرفين المتعاقدين، حيث أن أهمية العقود للدول المنتجة مع الشركات الأجنبية المسؤولة عن عمليات البحث والتنقيب والاستخراج والانتاج والتسويق، تكمن في سعيها من أجل النهضة والازدهار الإقتصادي، أما بالنسبة للدول المستهلكة، فتتجلى أهميته بحاجة الدول المستهلكة للنفط كمصدر أساسي للطاقة من أجل تأمين احتياجاتها الإستهلاكية من النفط ومشتقاته (الملا، 2014، ص2).

وتبرر أهمية العقود النفطية من إمكانية حدوث فساد في التكاليف الناتجة عن الإستثمارات الضخمة، فنظراً لقلة عدد المعلومات المتاحة بهذا الموضوع فيما يتعلق بشروط العقود وكيفية المفاوضات من قبل الشركات، قد تقوم بعض الشركات بهدف الربح بتقديم أموال طائلة إلى الأطراف المعنية من الدولة المنتجة بطريقة غير قانونية وغير شرعية، وقد تكون مخفية غير معلنة من أجل مسايرتها – الدول المنتجة – والتعاقد معها، فيصعب معرفة سبب وقوع الإختيار على شركة معينة للتعاقد، فهل يكون سبب هذا التعاقد متعلقا بكفاءتها أم بالعرض القوي المعروض أم بسبب العلاقات القوية مع موظفي الحكومة المنتجة (Radwan, 2014, p: 323).

وتتبع أهمية العقود النفطية من كونها تسهم في تعزيز قدرات الدولة على تحقيق الرقابة في عمليات الصناعة البترولية من خلال ما يلي: (الرملي، 2013، ص2)

1. تُعد معرفة أنواع العقود النفطية وتطورها التاريخي عاملا مساعداً في الوصول إلى الصيغ الحديثة لمختلف أنواع العقود النفطية وتعتبر أيضا مرتكزاً أساسياً في توضيح إجراءات الرقابة المحددة على هذه العقود والتي تؤكد على ضرورة معرفة حصة الدولة المنتجةونصيبها من النفط الذي يتم استخراجه وإنتاجه على أراضيها.
2. تسهم دراسة أنواع العقود النفطية في توسيع مدارك المهتمين والمسؤولين في مجال الصناعة النفطية، وتلفت إنتباههم إلى العديد من الأمور التي يمكن الإستفادة منها في صياغة العقود النفطية في المستقبل والتي تعتمد بشكل كبير على عمليات التفاوض قبل اعتماد الصياغات القانونية لهذه العقود.
3. إن دراسة أنواع العقود النفطية تساعد الدولة المنتجة في معرفة مزايا هذه العقود وبيان عيوب الصياغة التعاقدية من الناحية القانونية، وبالتالي تعزز إمكانية إستفادة الدولة من تلك العقود عند القيام بصياغة بنود العقود في المستقبل.

2-4 حقوق الطرفين في عقود النفط

تتميز عقود النفط التي تحكم العلاقة بين الدول المنتجة والشركات الأجنبية عن بقية العقود، سواء المبرمة في إطار المعاملات الداخلية والخارجية، من حيث المحل أو

الموضوع الذي تنصب عليه هذه العقود، لأن عقد النفط ليس من العقود العادية التي تنصب على عملية واحدة وتنقضي بمجرد تنفيذهاوإنما عقد النفط يتضمن استخراج واستغلال هذا المورد لفترات زمنية طويلة، الأمر الذي يتطلب أن تكفل هذه العقود والإتفاقيات المتعلقة بها حقوقاً لطرفي العقد؛ حقوقا تتمثل بما يلي: (الخولي، 2007، ص131)

أولا: حقوق الدولة المنتجة:

تشمل الحقوق التي تحصل عليها الدولة ما يلي: (حساني، 2013، ص16)

1- حق الضمان: للدولة المنتجة الحق في ضمان هيمنتها على الثروات الطبيعية التي تمتلكها ومنها الثروة النفطية.

2- النظام المالي: للدولة المنتجة أن تتقاضى العوائد المالية المترتبة على منح الشركة الحق في التنقيب واكتشاف وإنتاج النفط على أراضيها.

3- تعديل العقد: للدولة المنتجة الحق في تعديل بنود العقد المبرم مع الشركة صاحبة الامتياز عند الضرورة.

4- العوائد العينية: للدولة المنتجة الحق بضمان نصيبها وحصتها في النفط الذي تم استخراجه بموجب العقد المبرم بينها وبين الشركة صاحبة الامتياز.

5- استخدام العمالة الوطنية: أحيانا تشترط بعض الدول المنتجة إستخدام جزء من عمالتها الوطنية للعمل في الشركة صاحبة الإمتياز بهدف تأهيلهم وإحكام الرقابة والسيطرة على بعض الجوانب المرتبطة بالصناعة النفطية.

ثانيا: حقوق الشركة صاحبة الإمتياز

تتفاوت حقوق الشركة صاحبة الإمتياز من عقد إلى آخر بحسب نوعية وطبيعة العقد المبرم بين الطرفين، ولكن في الغالب، أن العقود النفطية تنص على بعض النقاط التي تضمن للشركة صاحبة الإمتياز حقوقاً تكون أقرب ما يكون إلى امتلاكها لحق من حقوق الملكية من مادة النفط، كما تتدخل الدول التي تنتمي إليها الشركة الأجنبية صاحبة الإمتياز لحمايتها من الأضرار التي قد تلحق بها، ومن هذه الحقوق ما يلي: (Radwan, 2014, p: 325)

1- **الحيازة:** للشركة صاحبة الإمتياز الحق في حيازة مساحة معينة من أراضي الدولة المنتجة والتصرف بها في عمليات البحث والاكتشاف والاستخراج والإنتاج.

2- **البحث والتنقيب:** للشركة صاحبة الإمتياز الحق في القيام بعمليات البحث والإستكشاف والاستخراج والإنتاج في داخل المنطقة الممنوحة لهذا الإمتياز وضمن الحدود الإقليمية للدولة المنتجة.

3- **امتلاك النفط وتصديره:** للشركة صاحبة الإمتياز الحق في امتلاك جزء من كمية النفط المستخرج وتصديره دون الحاجة لدفع الرسوم الجمركية.

4- **وسائل النقل:** للشركة صاحبة الإمتياز الحق المطلق والحرية الكاملة في إختيار الوسائل التي تراها مناسبة لنقل النفط.

5- **استقدام العمالة الأجنبية:** للشركة صاحبة الإمتياز الحق في استقدام العمالة الأجنبية من الفنين والمهندسين والإداريين والعمال وا إستخدامها لهم وفق ما تراه مناسبا في عمليات الصناعة النفطية.

6- **حق الضمان للسلطة الإدارية:** للشركة صاحبة الإمتياز حق الضمان وضمن المعقول في ممارسة قدر معين من السلطة الإدارية على أعمالها.

2-5 أنواع العقود النفطية

تتمثل أهم التوجهات الجديدة في تنظيم العلاقة بين الدولة المنتجة والشركة التي تمتلك حق الإمتياز بإقامة شركة وطنية لتقوم بتمثيل المصالح النفطية في الدولة ومصالح الشركة الأجنبية، ويكون ذلك في حالة امتلاك الإمكانيات المادية الكبيرة للدولة المنتجة ، أو أن تلجا إلى عقود المشاركة وهو الإتجاه الأكثر إنتشاراً في الوقت الحالي، وتتمثل هذه العقود والتي تم اعتمادها كمتغيرات مستقلة في الدراسة الحالية في (عقود الامتياز، عقود المشاركة، عقود الخدمات أو المقاولات)، وفيما يلي نبذة عن كل نوع من أنواع العقود النفطية:

أولا: عقود الامتياز

تُمثل عقود الإمتياز الصورة التقليدية للعقود، حيث يتم بموجبها منح الدولة المنتجة للشركات الأجنبية حق البحث والتنقيب والإستكشاف في منطقة معينة ضمن

حدود الدولة المنتجة ، كما تُمنح هذه الشركات حق استخدام واستغلال البترول المستخرج ضمن فترة زمنية محددة، وعقود الامتياز من أقدم أشكال عقود النفط، وأتسمت عقود الإمتياز القديمة بسمة الإجحاف للدول المنتجة والمضيفة وخاصة الدول العربية منها، إذ كان نصيب الدول المنتجة من الربح يتراوح ما بين 10 – 30 سنتاً فقط للبرميل الواحد من النفط في فترة عقود الإمتيازات القديمة (عبد العال، 2014، ص18).

ويمكن تلخيص الخصائص الرئيسية للإمتيازات التقليدية بما يلي: (المفتي، أحمد، (2013). متوفر على الموقع الالكتروني، www.sudaress.com/sudanile/48806).

1. المساحة الكبيرة التي تشملها منطقة الإمتياز التي يمكن أن تصل في بعض الحالات إلى كافة مساحة القطر المعني.
2. طول مدة عقد الإمتياز المبرم بين الطرفين حيث تتراوح هذه المدة بين (60 –70) عام، وفي الكويت وصلت مدة سريان العقد إلى (92) عام.
3. المبلغ القليل العائد على الدول المنتجة بحيث يكون في الغالب مبلغ بسيط وثابت وليس له علاقة بكمية ولا بقيمة البترول المنتج ولا بالأرباح العائدة على الشركة صاحبة الامتياز.
4. السيطرة التامة من قبل الشركات التي تبحث عن النفط على جميع المعلومات من تحديد الحقول والإستكشاف والتنقيب بما في ذلك تحديد الأسعار.

ومن عقود الإمتياز بالصورة التقليدية إتفاقية العقد المبرم في (23) ديسمبر عام (1934) بين أمير دولة الكويت الشيخ أحمد الجابر الصباح وشركة نفط الكويت المحددة، وهي شركة بترول مقرها لندن تم تأسيسها بين الشيخ أحمد الجابر الصباح وشركة النفط الإيرانية وشركة البترول البريطانية، حيث تم توقيع عقد إمتياز ومدته (75) عام، بحيث نصت هذه الإتفاقية على العديد من المواد، فقد نصت المادة الثالثة على أن يتم دفع مبلغ مالي ومقداره (475000) روبية خلال فترة ومقدارها (30) يوم من تاريخ توقيع الإتفاقية، على أن يُدفع هذا المبلغ في نفس اليوم من كل عام في حالة العثور على النفط، كما نصت المادة الخامسة من هذه الإتفاقية على أنه يحق للشركة إنشاء محطات لتوليد الطاقة ومصافي لتكرار النفط وحفر آبار للمياه والحق في مد

خطوط أنابيب وتلغراف وخطوط هاتف وبناء المرافق والأبنية وجميع الموانئ التي تحتاجها الشركة لإنتاج وتصدير مشتقات النفط دون الحاجة لدفع أي رسوم أو ضرائب مالية، مع مراعاة حاجة سكان الكويت وعدم استنزاف مواردها النفطية دون حصولهم على المشتقات النفطية (اللوغاني، 2015، ص18).

وفي حقبة السبعينيات وضعت التغيرات السياسية والإجتماعية الحد للإجحاف في عقود الإمتيازات، إذ تطورت فيما بعد الصيغ التي اشتملت عليها عقود النفط، وتطورت إلى صيغ أفضل حملت معها الحق في المشاركة للدولة المنتجة في جني الأرباح، ثم القيام بالمشاركة الفعلية في العملية الإنتاجية وا ٕدارة العمليات المرتبطة بها، ثم أعطي الحق للدولة المنتجة في تملك ثرواتها الطبيعية ومنها النفط وبالقدر الذي تعتقد أنها تحقق كامل السيطرة والرقابة الإقتصادية على الموارد الطبيعية التي تحتضنها أراضيها (العقابي، 2012، ص4).

و عقد الامتياز هو" ذلك التصرف الذي تمنح الدولة بمقتضاه الشركة الأجنبية الحق المطلق في البحث والتنقيب عن الموارد النفطية الكامنة في إقليمها أو في جزء منها، والحق في استغلال هذه الموارد والتصرف فيها، وذلك خلال فترة زمنية معينة مقابل حصول هذه الدولة على مبالغ مالية معينة" (حساني، 2013، ص16).

وتعر ّف عقود الإمتياز أيضا بأنها " اتفاق يتم بين الدولة المنتجة والشركة الأجنبية، تـَمنح بموجبه الدولة المنتجة الحق للشركة الأجنبية بالبحث والتنقيب والإستخراج والتصدير خلال مدة زمنية محددة مقابل مبلغ مالي يوافق عليه الطرفان، مع إعطاء الشركة الحرية الكاملة في ممارسة أنشطتها المذكورة سابقاً" (عبد العال، 2014، ص22).

تمثل الامتيازات النفطية تعبيراً عن تلك السلطة المطلقة التي تتمتع بها الشركات في دولة الامتياز النفطي، لذا فإنها كانت مجحفة بحق الشعوب بإمتياز، حتى أن الدولة المنتجة كانت تتلقى فتات مما تجود به الدولة المستعمرة التي تستأثر بكل شيء، واستمر الوضع بهذه الطريقة حتى أوائل الخمسينيات من القرن الماضي، ويمكن تقسيم عقود الإمتياز وفقا للحقب الزمنية التي مرت بها على النحو الآتي:

1- عقود الإمتيازات الممنوحة قبل عام 1950م:

لقد سادت عقود الإمتيازات النفطية في بعض دول الشرق الأوسط واسيا، وكان ذلك قبل قيام الحرب العالمية الثانية، مثل: الكويت، والسعودية، وقطر، والعراق، وا يران، وا ندونيسيا. وبموجب هذه العقود حصلت الشركات العالمية على مزايا اقتصادية كبيرة وذلك بالنظر إلى الخصائص الإيجابية التي كانت في صالح هذه الشركات ومن هذه المزايا ما يلي: (الرملي، 2013، ص3)

أ- السيطرة الكاملة والمطلقة لشركات الإمتياز على الصناعة النفطية بالدول المنتجة، إذ انه وبموجب هذا النوع من العقود فانه يتم منح الشركات صاحبة الإمتياز الحق للقيام بعملية البحث والتنقيب عن النفط وكذلك إنتاجه في رقع ومساحات جغرافية كبيرة ولفترة زمنية طويلة جدا تصل إلى تسعين عاماً، وبموجبه فان الشركات غير ملزمة بالتنازل عن مساحة العقد المحددة كلياً أو جزئياً وذلك خلال فترة سريان العقد.

ب- أن شركات الإمتياز غير ملتزمة بتكرير النفط محلياً أو إستثمار جزء من أرباحها في الدولة المنتجة.

ت- منح الحرية الكاملة والمطلقة لشركات الإمتياز بتسويق النفط لحسابها في حالة إكتشاف النفط وا نتاجه.

ث- منح الحرية الكاملة والمطلقة لشركات الإمتياز لتحديد الأسعار دون تدخل من الدول المنتجة.

ج- عدم خضوع شركات الإمتياز للقضاء المحلي في غالبية القضايا المرتبطة بممارسة نشاطها في الصناعة النفطية.

ح- الثبات والاستقرار في معدل الضريبة وجعله عنصراً تعاقدياً، إذ إن المشرع بالدولة المنتجة لا يملك الحق في تعديل معدلها دون اخذ الموافقة المسبقة من الشركة صاحبة الإمتياز.

خ- بموجب هذه العقود تتعهد الشركات صاحبة الإمتياز بدفع **إتاوة** محددة بمبلغ نقدي معين عن كل برميل أو طن ينتج من النفط الخام، وذلك دون مشاركة من قبل الدول المنتجة أو المضيفة في الأرباح المتحققة من عملية بيع النفط، **(الاتاوه:**

هي مبلغ يساوي نسبة مئوية من قيمة الإنتاج المدفوعة للدولة من قبل صاحب الامتياز سواء نقدا أو عينا، ويمكن اعتباره ضريبة مباشرة تتناسب طرديا مع قيمة الإنتاج، مماثل للضريبة على المبيعات، بغض النظر عن الأرباح) ولذلك لم يكن للدولة المضيفة علاقة بالأساليب المحاسبية المتبعة في تقييم أرباح هذه الشركات سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

د- تقوم الشركات صاحبة الإمتياز بدفع مبالغ مالية معينة للدولة المنتجة مقابل حصولها على عقد الإمتياز.

2- عقود الإمتيازات السائدة خلال فترة الخمسينيات:

وقد عرف هذا النوع من العقود بإسم عقود مناصفة الربح، وهي عقود أفضل من العقود السابقة وذلك بسبب الوضوح في البنود التي يتضمنها العقد، كذلك مكن الدول المنتجة من الحصول على بعض المزايا من الشركات صاحبة الإمتياز، وقد بدأت تسود هذه العقود تحديداً في عام 1950م حيث أبرمت شركة أرامكو في السعودية عقدا من هذا النوع، ثم انتشرت بعد ذلك في بقية دول منطقة الشرق الأوسط. وفيما يلي أبرز الخصائص التي تميز هذا النوع من العقود: (المنايلي، 2011، ص82-86)

أ- بموجب هذه العقود تلتزم الشركات صاحبة الإمتياز بدفع أتاوه مقدارها 12.5% من الإنتاج للدولة المنتجة مع احتفاظها بحق الاختيار في أخذ قيمة هذه الإتاوه على شكل عيني (نفط خام) أو بشكل نقدي، ويتم تقدير قيمة هذه الأتاوه حسب السعر المعلن، وهذه القيمة تمثل الحد الأدنى لعائدات النفط الذي تحصل عليه الدولة للكمية التي يتم إنتاجها على أراضيها، سواء تحقق الربح من عمليات البيع للشركة صاحبة الإمتياز أو لم يتحقق ذلك الربح.

ب- وفي حالة أن الشركات صاحبة الإمتياز حققت الأرباح من عمليات البيع، فإنها تكون ملتزمة بدفع الضريبة والمقدرة بخمسين في المائة من صافي الدخل الذي تحقق للشركة، ويدخل في هذه النسبة قيمة الأتاوه، بمعنى أنه يشترط أن لا تزيد قيمة ما تدفعه الشركة من أتاوه وضرائب عن خمسين في المائة من صافي الأرباح المتحققة. ولذلك تعتبر الأتاوه المدفوعة عن كميات الإنتاج بمثابة مدفوعات مقدمة من مقدار الضريبة التي تفرضها الدولة المنتجة على الشركة صاحبة الإمتياز.

ت- يتم حساب الأرباح المتحققة للشركة صاحبة الإمتياز وفقاً لمعدل الأسعار المعلنة للنفط وعلى أساسه، وذلك بعد أن يتم خصم قيمة المسموحات المحددة من هذه الأسعار والواردة في العقد.

ث- يتم إستقطاع التكاليف التي تم النص عليها في عقود الإمتياز بطريقة تحديدها، حيث كانت الأسعار المعلنة في الفترات السابقة لعقود الإمتياز الأولى التي سادت قبل عام 1950م قائمة على أساس التحديد الذي تضعه شركات الإمتياز وهي تخضع للخصومات الكبيرة التي كانت تمنحها هذه الشركات لعملائها.

3- عقود الإمتيازات السائدة خلال فترة الستينيات:

في أوائل الستينيات بدأ يسود هذا النوع من العقود أي بعد إنشاء منظمة الدول المصدرة للنفط **(أوبيك)**، والتي تأسست عام 1960 م وتضم الدول المصدرة للنفط عند التأسيس وهي: العراق، المملكة العربية السعودية، الجزائر، الإكوادور، الجابون، أندونوسيا، إيران، ليبيا، دولة الإمارات العربية المتحدة، فنزويلا، ونيجيريا، قطر. ويطلق على هذه المنظمة لفظ الأوبك، (OPEC) وهي الأحرف الأولى من اسم المنظمة باللغة الانكليزية Organization of petroleum Exporting Countries، وعلى غرار منظمة الأوبك فقد أنشئت منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (أوابك) عام 1968، وتضم في عضويتها كل من الدول التالية: الكويت، السعودية، ليبيا، الإمارات، البحرين، الجزائر، سورية، العراق، قطر ومصر .وتعتبر الأوابك منظمة إقليمية سلعية متخصصة ذات طابع دولي، أنشئت باتفاقية بين أقطار تنتج البترول وتصدره، وتهدف إلى التعاون فيما بينها لتطوير الصناعة البترولية العربية بشكل عام، والحفاظ على سوق البترول بشروط عادلة ومعقولة، باعتبار أن إيرادات البترول تعد من أهم مصادر الدخل القومي للدول الأعضاء في المنظمة . ويشكل إنتاج دول الأوابك نحو 27% من مجموع الإنتاج العالمي، وتحتفظ لديها بنحو 56% من الاحتياط العالمي للنفط.

توصلت منظمة أوبيك إلى وضع صيغ تعاقدية جديدة لعقود الإمتياز التي تمنحها الدول الأعضاء مع الشركات العالمية، والجدير بالذكر أن ليبيا هي أول من بدأت بتطبيق هذه الصيغ التعاقدية الجديدة المقررة من منظمة (أوبيك) وكان ذلك في عام

1965م. ومن أهم خصائص هذا النوع من عقود الإمتيازات السائدة خلال فترة الستينيات ما يلي: (يونس، 2010، ص253-254)

أ- بموجب هذه العقود فان الشركات صاحبة الإمتياز تلتزم بدفع مبلغ الأتاوه المشار إليها سابقاً، على أن هذه الأتاوه لا تعتبر دفعة مقدمة من حصة الدولة في الأرباح المتحققة، بل أنها تعتبر نفقة من النفقات التي يتم إضافتها إلى مجموع التكاليف المدفوعة عند القيام بتحديد مجمل الأرباح، لذلك تم إطلاق مسمى (تنفيق الأتاوه) على هذا الإجراء.

ب- التزام الشركات صاحبة الإمتياز بدفع ضريبة مقدارها خمسون في المائة على صافي الدخل المتحقق، ويتم حساب صافي الدخل الخاضع لهذه الضريبة على أساس الأسعار المعلنة بعد خصم قيمة المسموحات المحددة، إضافة إلى خصم التكاليف الخاصة بالأتاوه.

ت- التزام الشركات صاحبة الإمتياز بدفع قيمة المسموحات التي يتم التصرف بها لإتمام العملية التسويقية، وبمقدار (0.5) سنت أمريكي للبرميل، كما يتم السماح للشركات صاحبة الإمتياز مقابل قبولها بمبدأ تنفيق الأتاوه، أن يتم خصم ما يسمى (بمسموحات تنفيق الأتاوه) من السعر المعلن، ومسموحات تنفيق الأتاوه هي عبارة عن مبلغ مالي يتناقص بشكل تدريجي في كل عام وفق نظام معد لذلك.

جدول (2-1)

يوضح مقارنة بين عقود الإمتيازات السائدة خلال فترة الخمسينيات والستينيات.

عقود الإمتيازات السائدة خلال فترة الخمسينيات	عقود الإمتيازات السائدة خلال فترة الستينيات
تلتزم الشركات صاحبة الإمتياز بدفع أتاوه مقدارها 12.5% من الإنتاج للدولة المنتجة أو المضيفة مع احتفاظها بحق الاختيار في أخذ قيمة هذه الإتاوه على شكل عيني (نفط خام) أو بشكل نقدي.	الشركات صاحبة الإمتياز تلتزم بدفع مبلغ الأتاوه المشار إليها سابقاً، على أن هذه الأتاوه لا تعتبر دفعة مقدمة من حصة الدولة في الأرباح المتحققة.
في حالة أن الشركات صاحبة الإمتياز حققت الأرباح من عمليات البيع، فإنها تكون ملتزمة بدفع الضريبة والمقدرة بخمسين في المائة من صافي الدخل الذي تحقق للشركة.	التزام الشركات صاحبة الإمتياز بدفع ضريبة مقدارها خمسون في المائة على صافي الدخل المتحقق.

يتم حساب الأرباح المتحققة للشركة صاحبة الإمتياز وفقاً لمعدل الأسعار المعلنة للنفط وعلى أساسه.	التزام الشركات صاحبة الإمتياز بدفع قيمة المسموحات التي يتم التصرف بها لإتمام العملية التسويقية، وبمقدار 0.5 سنت أمريكي للبرميل.
يتم إستقطاع التكاليف التي تم النص عليها في عقود الإمتياز بطريقة تحديدها، حيث كانت الأسعار المعلنة في الفترات السابقة لعقود الإمتياز الأولى التي سادت قبل عام 1950م قائمة على أساس التحديد الذي تضعه شركات الإمتياز وهي تخضع للخصومات الكبيرة التي كانت تمنحها هذه الشركات لعملائها.	يتم السماح للشركات صاحبة الإمتياز مقابل قبولها بمبدأ تنفيق الأتاوه، أن يتم خصم ما يسمى (بمسموحات تنفيق الأتاوه) من السعر المعلن.

ثانيا: عقود المشاركة

يعتمد هذا النوع من العقود المسمى بعقود المشاركة على وجود اتفاق بين شركات وطنية للنفط وشركات أجنبية عملاقة تمتلك خبرات فنية وا ٍمكانيات مالية تؤهلها للقيام بمزاولة نشاطاتها في الصناعة النفطية وبمراحله المختلفة، وبموجب هذا النوع من العقود فان الإتفاق بين الشركات الأجنبية والشركات الوطنية يكون على أساس أن النفقات والإيرادات والأرباح الصافية تكون مقسمة بين الطرفين ووفقا لنسب مئوية يكون متفقا عليها بينهم وبالتراضي (حساني، 2013، ص20).

وعقد المشاركة هو "عبارة عن اتفاق بين الحكومة (أو مؤسسة البترول الوطنية) والشركات الأجنبية، وتتحمل الشركة المنقبة بموجب عقد المشاركة، تكاليف البحث بمفردها في حالة عدم وجود اكتشاف تجاري ويلزم عقد المشاركة الشركة المنقبة ببرنامج وا ٍستراتيجية حفر معينة وباستثمار مبالغ معينة وببرنامج تخليات معينة، ومن الممكن أن يتضمن عقد المشاركة تحميل الشركة التي تبحث عن النفط جميع التكاليف المتعلقة في مرحلة البحث والتنقيب عن النفط، ومرحلة إنتاج النفط وتكريره لأشكاله المختلفة على أن يتم تحديد نسبة ربح الشركة التي تبحث عن النفط من قيمة الإنتاج وفق خطة معينة، ومن المحتمل أيضاً أن تتحمل الشركة الباحثة التكاليف في مرحلة التنقيب فقط (المفتي، 2013، ص20).

كذلك الأمر بالنسبة إلى الأعمال والأنشطة والمهام المطلوبة لأداء النشاط النفطي، تكون مقسمة بينهما حسب الاتفاق المبرم، وبما أن الإمكانيات سواء المادية أو البشرية للشركات الوطنية محدودة، فإن صيغ عقود المشاركة تنص باستمرار على أن تتحمل الشركة الأجنبية كافة الأعباء المالية المترتبة على كافة الأعمال في المراحل الأولى من عمليات البحث والإستكشاف، وا ٕذا ما تم العثور على النفط، فانه يتم إقتسام جميع النفقات السابقة بين الشركة الوطنية و الشركة الأجنبية، كذلك يتم إقتسام الأرباح الناجمة عن بيع الكميات المنتجة حسب النسب المئوية التي نصت عليها بنود العقد، أما في حالة الفشل في العثور على النفط فان الشركة الأجنبية تتحمل جميع النفقات التي دفعتها (الرملي، 2013، ص7).

ويشير إلى أن عقود المشاركة تقوم على عدد من المبادئ هي (الرملي، 2013، ص7):

1- مبدأ السيادة العامة: ويعني هذا المبدأ مراعاة حقوق وواجبات الدول في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية ويترتب على ذلك ما يلي:

أ- حق الدولة في إبرام العقود الاقتصادية بالإرادة الكاملة.

ب- يترتب على حق الدولة السابق حقها أيضا في إنهاء الامتيازات غير المشروعة.

ت- حق الدولة في تعديل الاتفاقية إذا لم تحدد للدولة حقوقها المشروعة، تطبيقا لنظرة تغير الظروف وا ٕن لم ينص على ذلك في العقد.

2- مبدأ السيادة على الموارد الطبيعية: وتتمثل في قواعد أساسية من أهمها:

أ- حق الشعوب في السيادة على ثرواتها ومواردها الطبيعية.

ب- التحري عن هذه الموارد وتطويرها والتصرف بها.

ت- استرداد رؤوس الأموال الأجنبية المطلوبة لهذه الأغراض.

ث- إن التأميم ونزع الملكية أو الاستيلاء يجب أن يستند إلى المنفعة العامة مع دفع تعويض عادل.

ج- إن التعاون الدولي، من أجل التنمية الاقتصادية للدول النامية، يجب أن يكون على نحو يعزز تطورها الوطني المستقل ومبنيا على أساس احترام سيادتها ومصادرها الطبيعية.

ويشير أن لعقود المشاركة ميزتان إيجابيتان وهما: أولا أن الشركات الأجنبية المسؤولة عن البحث والتنقيب هي التي تتحمل فعليا كافة تكاليف البحث والإستكشاف عن النفط ومشتقاته، وبأنها هي التي ستتحمل كافة الخسائر في حالة عدم عثورها على النفط، بحيث لا يكون للدولة المنتجة أي تأثُّر سلبي، وثانيهما أن الدولة المنتجة (الحكومة) هي التي تمتلك النفط ومشتقاته قانونياً. أما بالنسبة للسلبيات التي يمتلكها هذا العقد، فيمكن القول بأن عقود المشاركة هي عقود تتم بين الحكومة (الدولة المنتجة) أو شركة محلية دولية مع شركة أو مجموعة شركات أجنبية مسؤولة عن البحث والتنقيب، بحيث تتحمل هذه الشركة الباحثة كافة التكاليف الناتجة عن البحث، ففي حالة عدم عثور الشركة على النفط فإن هذه الشركة الأجنبية لن تربح أي مقابل وإنما ستكون قد خسرت كافة تكاليف التنقيب، أما في حالة اكتشاف النفط فإن الطرف الأجنبي سيحصل على نصيبه من الإنتاج حسب النسبة المتفق عليها، وكما سيحصل على كميات معينة من النفط حسب الإتفاق المبرم بين الطرفين(اللامي ، 2011، ص2).

وعقود المشاركة متبعة في جميع أنحاء العالم، حيث يعتبر هذا النوع من العقود من أكثر العقود التي تفضلها الدول المنتجة، وتتلخص الملامح والخصائص الرئيسية لعقود المشاركة فيما يلي:

1- يبرم العقد بين كلٍ من الشركة الوطنية والشركة الأجنبية، وهناك شرط للتنازل عن المساحة الممنوحة بكاملها في أي وقت شريط وفائها بإلتزاماتها في الإنفاق أو دفع نسبة معينة للحكومة حتى تاريخ التنازل إذا كان اختياريا، ويتضمن العقد أيضا شرطاً للتنازل الإجباري عن نسبة معينة من المساحة الممنوحة وفقاً لجدول زمني يحدده الإتفاق (أبو زيد، 2008، ص70).
2- تتحدد مدة العقد بفترة زمنية محددة غالبا ما بين 4 سنوات إلى 30 سنة للبحث والإستكشاف مع وضع حد أدنى للنفقات خلالها، ويتم تقديم تأمين للدولة المنتجة يكون عادة في شكل خطاب ضمان مصرفي تتم مصادرته وصرف قيمته في حالة عدم الوفاء بالإلتزام، وفي حالة العثور على النفط فإن فترة العقد تمتد ما بين 20 –

30عاماً من تاريخ نفاذ العقد، ويتم تكوين شركة مشتركة لتنمية الحقول وا إنتاج النفط وا إقتسامه (أبو العلاء، 2008، ص580).

3- تتولى الشركة الأجنبية تقديم كافة الأموال اللازمة للبحث والتنمية والإنتاج، وتلتزم أيضا بإنفاق مبالغ معينة خلال هذه الفترة، وذلك وفقاً لجدول زمني معين، كما تدفع الشركة الأجنبية إلى الحكومة الأتاوات والضرائب وصافي الربح ويبقي عبء سداد أتاوت وضرائب الشركة الأجنبية على عاتق الشريك الوطني، وهو ما تم صياغته مبدئياً عند تحديد حصته في الإنتاج أن يتحمل هذه الأعباء (أبو العلاء، 2008، ص580).

4- تتولى الشركة الأجنبية تقديم الخبرة الفنية وتحضير وتنفيذ برامج العمل، كذلك تلتزم بدفع جميع الأموال اللازمة لعمليات البحث والتنمية والإنتاج، وفي حال العثور على النفط تسترد الشركة الأجنبية جميع النفقات الأولية المتكبدة وفقاً لمعدلات إستهلاك معينة تتراوح ما بين 30% - 40% من إجمالي النفط المنتج تبعاً لنص العقد، كذلك يتم توزيع باقي النفط المنتج بعد إستقطاع النسبة المخصصة لإسترداد النفقات، بحيث تحصل الجكومة على نسبة تتفاوت بحسب طبيعة العقود عموماً وللأهمية النفطية للمساحة المتعاقد عليها (أبو زيد، 2008، ص71).

5- تتحمل الشركة الأجنبية مخاطر البحث عن النفط، ولا تسترد قيمة ما تم إنفاقه في حالة عدم العثور على النفط ولم تسفر مجهوداتها عن استخراج النفط، أي تتحمل كافة النفقات المتكبدة في سبيل البحث والإستكشاف عن النفط، أما في حال أسفرت مجهودات الشر كة في العثور على النفط فإنها تسترد نفقاتها التي تكبدتها خلال مرحلة البحث والإستكشاف، وذلك عن طريق إستقطاع نسبة معينة من الإنتاج يتفق عليها، أما بقية الإنتاج فيوزع بين شركة الإمتياز والشركة الممثلة للدولة المنتجة على حسب طبيعة المنطقة وأهميتها وشروط العقد المنصوص عليها. (المفتي، 2013، ص21).

6- تتولى الشركة الوطنية إدارة العملياتو الإشراف والرقابة المطلقة على أعمال هذا العقد كحق مكفول للدولة المنتجة، كذلك تقوم بالسيطرة المطلقة على مورد النفط بينما تقوم الشركة الأجنبية بتنفيذها، كما تعتبر مسؤولة أمام الشركة الوطنية عن هذا

التنفيذ لبرامج العمل أثناء فترة البحث، كما تقوم الحكومة بمراجعة نفقات البحث والإعتراض على ما يستوجب الإعتراض لأسباب يحددها العقد (أبو زيد، 2008، ص72).

7- السعر المستخدم لتقييم النفط الذي تحصل عليه الشركة الأجنبية سداداً لنفقات التشغيل هو المتوسط المرجح للأسعار المتحققة من مبيعات كل من الشركة الوطنية والشركة الأجنبية خلال العام الذي ينتج فيه النفط ويباع، أما في حال حصول الشركة الوطنية على عقد بيع مدته تتراوح بين عام أو أكثر بسعر بيع أعلى من السعر الذي حصلت عليه الشركة الأجنبية، فإنه يتم منح الشركة الأجنبية الخيار بين قبولها لتقييم النفط المأخوذ سداداً لنفقات التشغيل على أساس هذا السعر الأعلى، أو أن تقوم بتسليمه للشركة الوطنية في مقابل حصولها على قيمته نقداً (الرملي، 2013، ص7).

وقد استطاعت عقود المشاركة أن تحقق نجاحا ملموسا بالنسبة للدول النامية، وأن تحرك عجلة الاقتصاد نحو الأمام، وتحقيق جزء من أهدافها المرسومة خلال فترة ما بعد الستينات أي فترة ما بعد إنشاء منظمة الأوبك، وفي الوقت المعاصر فان صيغ عقود المشاركة واقتسام الإنتاج تلقى القبول والإستحسان من جانب الدول المنتجة للنفط ولذلك يكثر تطبيقها وإتباعها حالياً خاصة من قبل الدول العربية (يونس، 2010، ص258).

ثالثا: عقود الخدمات (المقاولات)

يمكن إعتبار عقود الخدمات (المقاولات) بأنها إمتداد وتطوير لعقد اقتسام الإنتاج من حيث رقابة الدولة المنتجة على مواردها النفطية وتمكنها من الإحتفاظ بالسيادة الكاملة دون إبداء أي تنازل من التنازلات، حيث يتم معاملة الشركة الأجنبية التي تنقب عن النفط على أنها مقاول، أي تتحمل هذه الشركة كافة التكاليف المتعلقة بالبحث والإستكشاف وتتلقى مقابل ذلك، ولكن لا تحصل الشركة الأجنبية على هذا المقابل إلا في حالة تسويق هذا الإنتاج (أبو زيد، 2008، ص79).

وقد برزت عقود الخدمات النفطية في أواخر الستينيات، حيث جاءت لتحقيق احتياجات الدول النامية المالكة للثروة النفطية، محاولة منها لإبقاء استثمارات الشركات

الأجنبية على أراضيها لكن بوجه جديد من التعاقد، لذلك تُعد هذه العقود مرحلة من مراحل التطور الذي مرت به عقود إقتسام الإنتاج، حيث تحتفظ الدولة المنتجة بالسيادة المطلقة والكاملة على أراضيها ولا تكون خاضعة لأي جهة ولا تتنازل عن سيادتها. وقد يطلق على هذا النوع من اتفاقيات النفط مصطلحات مختلفة بحسب مناطق الدول: عقود عمل، عقود تشغيل، عقود المقاولة..الخ، وأحيانا تغطي تلك العقود مرحلة واحدة من مراحل التنقيب وقد تكون شاملة بحيث تغطي جميع المراحل من مرحلة من المسوحات الجيوفيزيائية وحتى مرحلة التسويق (عبدالوهاب، 2006، ص238).

وتعرف عقود الخدمات أو المقاولات على أنها " الاتفاق مع الشركة النفطية الأجنبية التي تمتلك الرأس المال الكافي والخبرة الفنية اللازمة على تقديم خدمة فنية يحتاجها البلد النفطي مقابل أجور يتفق عليها في العقد، مع احتفاظ الحكومة بملكية النفط المكتشف وسلطة التصرف فيه (الحسني، 2008، ص8).

ومن أبرز سمات عقود الخدمات أو المقاولات انه يتم معاملة الشركة الأجنبية التي تبحث عن النفط على أنها مقاول، فهي مسؤولة عن كافة العمليات من البحث والتنقيب والإستخراج والإنتاج والتسويق، وتحصل على مقابل من خلال تسويقها وبيعها لمقدار من النفط المنتج لها بسعر خاص، وبالتالي فإن مقدار ما تحصل عليه الشركة الأجنبية يكون بحجم الخدمات التي تقدمها للدولة المنتجة، في المقابل تحافظ الدولة المنتجة على كافة حقوقها في سيادتها على ثرواتها الطبيعية، ولا تأخذ الجهة الباحثة حصة مباشرة من الإحتياطي من النفط (الرملي، 2013، ص9).

أما الخدمات التي تقدمها الشركة الأجنبية فتتمثل بما يلي:

1- الخدمات التجارية:

وبموجب هذا النوع من عقد الخدمات تقوم الشركة الأجنبية بالتعهد لإنجاز عمليات التسويق والبيع لجزء من الكميات المنتجة لصالح شركة النفط الوطنية، بالمقابل فان الشركة الأجنبية تحصل على عمولة بيع لقاء قيامها بهذه العملية وبمعدل يكون متفقا عليه مسبقا في عقد الخدمة التجارية، كما انه قد يتم الإتفاق أيضاً في هذا النوع من العقود على أن تلتزم الشركة الوطنية بالقيام ببيع جزء من الكميات المنتجة من النفط إلى الشركة الأجنبية وبأسعار مخفضة عن السعر الذي يباع فيه إلى

الشركات الأخرى، ويمثل هذا الجزء من الكميات المنتجة والذي تحصل عليه الشركة الأجنبية من الشركة الوطنية بأسعار مخفضة مبيعات ذات ضمان عالٍ (الرملي، 2013، ص8).

2- الخدمات المالية:

وبموجب هذا النوع من عقد الخدمات فانه يتوجب على الشركة الأجنبية على إعتبار أنها مقاول الالتزام – كما هو عقد الخدمات التمويلية – بالعمل على توفير المال اللازم للقيام بتمويل عمليات البحث والاستكشاف والحفر والتنقيب وعمل اللازم لتطوير آبار النفط، حيث تعتبر الأموال المستخدمة لقيام الشركة بأنشطة البحث والاستكشاف وعمل دراسات الجدوى المبدئية والتعاقد قروضاً بدون فوائد تلزم الشركة الوطنية بسدادها في حال العثور على النفط وإلا فإنها لا تكون ملزمة بالسداد، أما الأموال التي تم تخصيصها لانجاز عمليات التنمية والتطوير للآبار النفطية وإستغلالها فان تعتبر قروضاً تلتزم الشركة الوطنية بسدادها ويضاف إليها أيضا معدلات الفائدة وحسب الشروط المنصوص عليها في العقد التجاري الموقع (عبد العال، 2014، ص55).

3- الخدمات التقنية:

وبموجب هذا النوع من عقد الخدمات فان الشركة الأجنبية تتولى القيام بعمليات الإدارة والتنفيذ لكافة عمليات التنقيب والتنمية والتطوير للآبار النفطية وإستغلال النفط في المساحة المتفق عليها للإستكشاف والمحددة في العقد وذلك لكونها تعتبر مقاولا موكلا إليها تنفيذ تلك الأعمال (الصالح، 2003، ص6).

4- عقد الخدمات الإستشاري:

يُعد عقد الخدمات الإستشاري وسيلة مهمة من وسائل خلق التنمية والتقدم الإداري في كافة النواحي والأشكال، كما يُعد من أهم المواضيع تلي لا بُدَّ من إيلائها العناية الكافية بسبب الأثر الكبير الذي تلعبه في سبيل تحقيق النهضة والتطور الإقتصادي للدولة، حيث يَعتمد العمل الإستشاري بالأساس على توجيه الجهود لدراسة مشكلة معينة وإقتراح الحلول المناسبة لها، فالإستشارات الإدارية هي خدمة يتم تقديمها من شخص أو عدد من الأشخاص المؤهلين، كما أنها علاقة مؤقتة تتم بين كل من

المستشار الذي يملك المؤهلات الكافية من أجل تقديم الخدمة والحلول وبين من يحتاج الخدمة (الصالح، 2003، ص6).

ونستنتج انه في هذا النوع من عقود الخدمات أو المقاولات يتم إحكام العمليات الرقابية والسيطرة من جانب الدولة المضيفة على موردها النفطي، كذلك فان الشركة الأجنبية تعمل كمقاول وتأخذ نصيبها من الأرباح أو من أجورها مقابل ما تقدمه من خدمات فقط، على سبيل تنفيذ عقد المقاولة الموكل إليها.

2-6 عمليات الصناعة البترولية

نظراً لما يحتاجه النفط أثناء عمليات البحث والتنقيب والاستخراج والتكرير للعديد من المهارات والقدرات الفنية التي لم تكن موجودة من قبل، ومع التطور العلمي والتقدم المستمر في كافة المجالات الصناعية والتكنولوجية وبسبب الزيادة الكبيرة في أعداد السكان ازدادت الحاجة لاستخدامه، وتطورت الطرق والأساليب الحديثة المتبعة لاستخراجه وتكريره إلى كافة أشكاله المختلفة من أجل الإستفادة منه، وبالإضافة إلى ذلك أدرك الإنسان مقدار الضرر وحجم تأثيره على البيئة، فأصبح يسعى بكافة الطرق والوسائل من أجل إيجاد سبل للموازنة بين كمية احتياجات البشرية لمورد النفط وبين المحافظة على البيئة وإمكانية تقليص الضرر العائد عليها (رحمان، 2008، ص43)

تعرف الصناعة البترولية على إنها " مجموعة من النشاطات الاقتصادية والفعاليات أو العمليات الصناعية المتعلقة باستغلال الثروة البترولية، سواء بإيجادها خاما وتحويل ذلك الخام إلى منتجات سلعية صالحة وجاهزة للاستعمال والاستهلاك المباشر أو غير المباشر من قبل الإنسان". ولذلك فإن الصناعة النفطية تجمع بين نشاط الصناعة الاستخراجية التي تهدف إلى استخراج الثروات الطبيعية وتسويقها بعد إجراء ما يستلزمه هذا التسويق، وبين نشاط الصناعة التحويلية التي تهدف إلى تحويل تلك المواد الأولية بأشكال أخرى تزيد من استخدمتها في آن واحد (حساني، 2013، ص24).

وتتميز الصناعات البترولية بالعديد من الخصائص التي تميزها عن باقي الأنشطة الأخرى سواء الصناعية أو التجارية والتي يجب أخذها بعين الإعتبار، ويمكن تلخيص هذه الخصائص بالنقاط التالية: (الرملي، 2013، ص8)

1- الخضوع للقيود: يخضع النفط للعديد من القيود التي تسيطر على مراحل إجراءه مثل القيود القانونية التي تصدر بمجرد تحديد المنطقة التي تحتوي على مصدر النفط ويحتوي مضمونها على مقدار الرسوم التي ستقوم الشركة صاحبة الإمتياز بدفعها للدولة المنتجة، والقيود العمالية بحيث تقوم الدولة المنتجة للنفط بإلزام الشركات الأجنبية بتشغيل عدد من العمال الوطنيين بهدف إعطاءهم الخبرة في مجال التنقيب والإستخراج.

2- إختلاف ظروف التشغيل: تتأثر صناعة إنتاج النفط بالعديد من العوامل، مثل توفر الكوادر الفنيةالعاملة وبنوعية النفط المنتج والكميات المنتجة ودرجة نقاءهٍ وجودته واختلافها من مكان إلى آخر، بالإضافة إلى تباين النفقات المتعلقة بعمليات البحث والإستكشاف، وبالتالي فإن اختلاف الظروف من منطقة إلى أخرى ينتج عنه تغيير الصورة المرتبطة بمقدار النفقات ومقدار الإيرادات.

3- عنصر المخاطرة الكبير: ويرتبط عنصر المخاطرة بشكل مباشر بالصعوبة في التنبؤ بأماكن وجود النفط، فقدرة التنبؤ بأماكن وجود النفط تعتبر الأساس الذي تنبثق منه البداية بكافة مراحل استخراج النفط.

وحيث أن نشاط الصناعة النفطية متعدد في مراحله ومتنوع ومختلف في مجالاته وبصورة واسعة ومترابطة، فإن لها سمات وخصائص تجعلها متميزة عن بقية النشاطات الاقتصادية الصناعية الأخرى، إذ تتصف بارتفاع درجة الهوامش في المخاطرة في معظم مراحل العملية الإنتاجية، وهذه المخاطر قد تكون طبيعية مثل تزايد ظاهرة الآبار الجافة، أو فنية مثل الحوادث أو العقبات الفنية، قد تكون مخاطر سياسية أو اقتصادية تؤدي إلى توقف العملية الإنتاجية (الخولي، 2007، ص119).

2-7 نبذة عن الصناعة النفطية الكويتية

تُمثل النهضة في الصناعة النفطية عنصراً أساسياً من عناصر التقدم والتطور لكافة الدول، فالتطور الهائل الذي حصل في المجالات الصناعية دفع الدول وبخاصة الدول النامية إلى تقليص الفجوة الكبيرة الموجودة بينها وبين الدول المتقدمة، وينطبق ذلك على دولة الكويت، فالصناعة النفطية طريقة أساسية من طرق التنويع في مصادر الدخل القومي التي تعتمد عليها دولة الكويت في تنمية إقتصادها (كمال، 2013).

يُعتبر النفط ركيزة أساسية تُساهم بشكل مباشر في تحقيق النهضة لدولة الكويت، فقد أدّى إكتشافة واستخراجه بكميات كبيرة إلى تحقيق التطور العمراني والإقتصادي والإستراتيجي، فالإستغلال الأمثل للثروة النفطية ساهم في الوصول للآمال المرجو إنجازها، فقد استطاعت دولة الكويت خلال سنوات قليلة من إحتلال مكانة متميزة ومرموقة في مجال الصناعات النفطية وإنتاج الغاز على مستوى العالم بدءاً من طرق الإستكشاف والبحث والتنقيب والإستخراج والإنتاج، ومن ثم تكرير المشتقات النفطية وصناعة المواد البتروكيميائية، وصولاً للإنطلاق للعالم الخارجي في الإستكشاف والإنتاج وتصنيع المواد الهيدروكربونية، هذا وحرصت دولة الكويت على ناحية أساسية من نواحي الصناعات النفطية وهي الحفاظ على البيئة الكويتية من التلوث عن طريق وضع البرامج المناسبة من أجل تحقيق التنمية المستدامة (Jonathan, 2008, P:90).

كان الإقتصاد الكويتي قديماً متجهاً نحو البحر وذلك نتيجةً للموقع الذي تشغله الكويت على الخليج العربي، لذلك قام الكويتيون بممارسة حرف مختلفة كصيد السمك واستخراج اللؤلؤ وبناء السفن والقوارب، وفي عام(1938) تم اكتشاف النفط وأصبح اقتصاد النفط يتجه تدريجياً نحو الصناعات المرتبطة بالنفط مثل صناعة الكيماويات والغازات الصناعية وبعد ذلك تلتها العديد من الصناعات الأخرى مثل الصناعات الغذائية والمواد التقليدية المستخدمة في البناء (كمال، 2013).

في عام (1949) بدأت شركة نفط الكويت بالقيام بعمليات التكرير في مصفاة ميناء الأحمدي، وفي عام (1952) تم إقرار المشروع التنظيمي الهيكلي لمدينة الكويت والذي شمل ثلاث مناطق صناعية، واحدة ضمن حدود المدينة وأخرى بجانب منطقة

الميناء والثالثة من أجل خدمة الضاحية، لكنَّ إنعدام التخطيط والإشراف على هذه المناطق نتج عنه توطين المشاريع الصناعية بطريقة مبعثرة وغير منظمة وفي عام (1957) تمَّ تأسيس شركة ناقلات النفط الكويتية، وبعد ذلك في عام (1958) تمَّ إنشاء ميناء عبد الله، وفي عام(1963) تأسست شركة صناعة البتروكيماويات البترولية، وبدأت عمليات تصنيع وا ٕنتاج المشتقات النفطية في عام (1964)، (النشرة التعريفية الصادرة عن مؤسسة البترول الكويتية، تطلع نحو النمو، 2014، ص5).

وفي عام (1965) بدأت الحكومة بإتخاذ العديد من الإجراءات والأساليب من أجل دعم الصناعات التحويلية، من أهم هذه الإجراءات: (مبارك،2011).

1- تنظيم الهيكل الإداري للقطاع الصناعي عن طريق إنشاء الهيئة العامة للصناعة.

2- إنشاء المعاهد والكليات الهندسية التي تدعم الصناعة الكويتية وتوفر الخبرات التخصصية العالية المستوى مثل: معهد الكويت للأبحاث العلمية وكلية الهندسة في جامعة الكويت.

شهدت العقود الثلاثة الماضية العديد من التطورات والإنجازات في مجال إنتاج النفط واستغلال هذه الثروة الطبيعية بما يتوافق مع مصلحة دولة الكويت ويعود عليها بالفائدة الإقتصادية المنتظرة

أما الاستغلال الفعلي للنفط في دولة الكويت فقد تم في الفترة ما بين (1974-1980) ونتج عنه مجموعة من النتائج منها:

أولا: تاميم النفط: يعتبر هذا الحدث إنجازاً عظيماً في الصناعة الكويتية والذي تم في عام(1975)، والذي نتج عنه بداية مرحلة جديدة في الإقتصاد الكويتي بشكل عام وفي نشاط المحروقات بشكل خاص، فقامت الكويت في وقت مبكر من السبعينات بإجراء المفاوضات من أجل إعادة السيطرة على الصناعة النفطية، وبالإتفاقيات المتبادلة مع شركتي بريتش بتروليوم وشركة نفط الخليج المتشاركات في ملكية شركة نفط الكويت، حيث تم في عام (1975) توقيع الإتفاقية بين الشركتين الأجنبيتين وبين دولة الكويت، والتي نتج عنها منح الكويت السيطرة الكاملة على مصادرها النفطية (النشرة التعريفية الصادرة عن مؤسسة البترول الكويتية، تطلع نحو النمو، 2014، ص5).

ثانيا: تعديل هيكل الصناعة النفطية في الكويت: تأسست مؤسسة البترول الكويتية عام 1980 لتُشكّل المظلة التي تعمل من خلالها حكومة دولة الكويت، إذ تتبع لها جميع الشركات العاملة في مجال البحث والتنقيب والاستكشاف وغيره، وتتلخص الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة بتوفير الحماية لموارد الكويت البترولية واستغلالها بطريقة جيدة والعمل على زيادة عائدات موارد الكويت البترولية إلى أعلى حد ممكن، وذلك عن طريقة التسويق الفاعل للنفط الخام، بالإضافة إلى تطوير القدرات التقنية والإدارية للقوى العاملة وتنمية الإقتصاد الوطني (Jonathan, 2008, P:93).

والجدير بالذكر أن دولة الكويت تمتلك مصافي للنفط في دول أجنبية، في روتردام وا يطاليا، وكذلك تمتلك استثمارات في بلجيكا والسويد وتايلاند والصين، والهند، واندونيسيا، وباكستان، وسنغافورة، وكوريا الجنوبية، ودول أجنبية أخرى وأوروبا الغربية وتايلاند، وتقوم شركة البترول الكويتية العالمية، التابعة لمؤسسة البترول الكويتية بإدارة كافة العمليات المتعلقة بتكرير وتسويق النفط في أوروبا الغربية (النشرة التعريفية الصادرة عن مؤسسة البترول الكويتية، تطلع نحو النمو، 2014، ص5).

وفي عام (2010) شكّل الناتج المحلي من النفط (52)% من إجمال الناتج المحلي بأسعار المشتري، حيث تضم هذه النسبة إنتاج كل من الغاز الطبيعي والنفط الخام وتكرير النفط، ويعتبر النفط الخام المكون الرئيسي والذي تصل مشاركته إلى (94)% من الناتج المحلي الكلي للنفط، أما تكرير النفط فيساهم بنسبة ومقدارها(6)%، وهذا مؤشر على أن الإقتصاد الكويتي يعتمد بشكل كبير على القطاع النفطي، فالناتج المحلي الكلي للدولة يرتكز بشكل أساسي على الإنتاج والتصدير للصناعات النفطية المختلفة (الفرس، 2012)

وفي عام (2015) استطاعت الكويت الدخول رسمياً في مرحلة جديدة من مراحل إنتاج النفط وهي التجهيز لإنتاج النفط الثقيل، وذلك من خلال إرساء لجنة المناقصات المركزية على شركة "بتروفاك البريطانية" في مشروع النفط الثقيل والذي تبلغ قيمته (1.2) مليار دينار أي (4) مليارات دولار تقريباً، ويُعد هذا المشروع الأضخم من بين المشاريع التي تنجزها شركة نفط الكويت، حيث من المتوقع أن تصبح الكويت دولة منتجة للنفط الثقيل مع حلول عام (2019)م بمعدّل إنتاج أولي يصل تقريبا إلى (60)

ألف برميل يومياً، ليبلغ (270)الف برميل يومياً بعد عام(2030)، وتبلغ مدة العقد (42) شهر بالإضافة إلى (10) شهور من أجل عملية التشغيل التجريبي (المغربي، 2015).

الدراسات السابقة

تعددت الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع دراستنا الحالية وسيتم تناول عدد من الدراسات العربية والأجنبية المتعلقة بالعقود البترولية والصناعات البترولية، على النحو الآتي:

2-8 الدراسات العربية

دراسة (الحميري، 2006) بعنوان: النظام القانوني لعقود الاستثمار النفطي في اليمن (دراسة مقارنة) تناولت هذه الدراسة النظام القانوني لعقود الاستثمار النفطي في اليمن، من خلال دراسة مقارنة، حيث بينت الدراسة أن العقود النفطية التي تبرمها الدول والأشخاص الأجنبية تعد من أهم عقود التنمية الاقتصادية وأرقاها، والتي غالباً ما تثير العديد من المشكلات القانونية،نظراً لاستنادكلُ من طرفي العقد لنظام قانوني مختلف، الدولة كشخص من أشخاص القانون الدولي العام، والشخص الأجنبي كشخصٍ منأشخاصِ القانون العام أو الخاص،خصوصاً وأن بعض الدول النفطية كاليمن لا تتوافر لديها رؤوس الأموال والخبرات البشرية والتقنية الحديثة اللازمة لاستغلال النفط، الأمر الذي يدفعها إلى الاستعانة بالخبرات الأجنبية لسد حاجاتها في هذا المجال. وبينت الدراسة تاريخ اكتشاف النفطومر احل تطورها ٍنتاجه من خلال وضع إطار تعاقدي متكامل لاستغلال الثروة النفطية، وذلك عن طريق بيان أهم الصيغ التي عن طريقها تستغل هذه الثروة، كما قامت الدراسة بوضع إطار تنظيمي قانوني لاستغلال النفط، وذلك عن طريق كشف الطبيعة القانونية لعقود الاستثمار النفطي، والقانون الذي يحكمها، والقضاء الذي ينظرها مع وضع إطار متكامل للرقابة على الشركات النفطية من قبل الدول النفطية، وذلك بغرض الوقوف على درجة التقدم الذي وصل إليه النظام القانوني في اليمن والدول محل الدراسة.

دراسة (الشمري وحميد،2009) بعنوان: عقود النفط ومستقبل الطلب عليه في ظل تزاحم المصادر البديلة، هدفت هذه الدراسة إلى إيضاح الأهمية الإستراتيجية لسلعة النفط في دول الخليج العربي، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي الاستقرائي التحليلي، والكمي، توصلت الدراسة إلى إن التحول عن النفط الخام باتجاه استخدام البديل يستوجب تغيير النمط التكنولوجي القائم (الأجهزة والمعدات) ليتلاءم مع مصدر الطاقة البديلة، وهذا يكلف أعباء توفير رؤوس الأموال لخلق نمط من تكنولوجيا تتلاءم مع الأجهزة والمعدات التي يجب توفيرها مع المصدر البديل. وأن منظمة أوبك تحتل المركز الأول من بين مناطق العالم من حيث الاحتياطي والإنتاج النفطي، فيما تحتل بلدان أمريكا الشمالية وبلدان آسيا خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) المرتبة الأولى من حيث الاستهلاك العالمي من النفط الخام. فضلاً عن بلدان الخليج ومنطقة الشرق الأوسط التي تحتل المرتبة الأولى من حيث احتياطي الغاز الطبيعي في العالم في حين تتراجع عن هذا الموقع من حيث الإنتاج والاستهلاك العالمي من الغاز الطبيعي لدول المجموعة الصناعية.

دراسة (حساني،2013)، بعنوان: تطور العقود البترولية وأثرها على نشاطات الصناعة النفطية (دراسة حالة الجزائر)، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطور العقود البترولية على نشاطات الصناعة النفطية، وذلك من خلال دراسة حالة الجزائر، وبينت الدراسة إن عملية استغلال الثروات الطبيعية للدول المالكة والمنتجة لها، تخضع لتنظيم محدد يهدف إلى تحقيق الاستغلال الأمثل لهذه الثروات، حيث يسطر هذا التنظيم في إطار خاص به، له تركيبه وأهدافه والذي يدعى بنظام استغلال الثروات عامة وباستغلال الثروة النفطية خاصة، كما تبين إن تطور العقود النفطية أحدثت تأثيرات كبيرة على وضعية قطاع المحروقات في العالم، وذلك من خلال التغيرات التي طرأت على أنظمة استغلال النفط السائدة في العالم، وتبين أيضا أن عقود الاستثمارات النفطية تبرم بين الدول المنتجة للنفط ذاتها أو إحدى الشركات أو المؤسسات أو الهيئات العامة التابعة لها من ناحية، وبين طرف آخر يقوم بالتنقيب والإنتاج والتسويق من ناحية أخرى، تكون في الغالب من الشركات الكبرى المتخصصة القادمة من الدول الصناعية مستهلكة الطاقة.

دراسة (الجواهري،2014)، بعنوان: تقييم عقود التراخيص النفطية ومدى تأثيرها على المجتمعات المحلية، هدفت هذه الدراسة إلى تقييم عقود التراخيص النفطية ومدى تأثيرها على المجتمعات المحلية ووضع طرق منهجية واستغلال جميع لوسائل والأدوات المتوفرة لتحقيق الأهداف التي يراد من عقود التراخيص النفطية الوصول إليها، فالهدف من هذه العقود ليس فقط البلوغ بمستويات الإنتاج العالية، وا ٍنما الاستفادة من هذه التجربة بإدخال أنظمة عمل جديدة وقيم عمل راقية واهتمام بالبيئة والمجتمعات المحلية و الارتقاء بمستواها المعيشي من دون التأثير على أنماط عيشها.

دراسة (الحداد،2014)، بعنوان: القواعد الموضوعية في القانون واجب التطبيق في منازعات عقود النفط، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على القواعد الموضوعية في القانون واجب التطبيق في منازعات عقود النفط، حيث تعتبر مسألة القانون واجب التطبيق على العقود بصفة عامة من المسائل الصعبة والشائكة في القانون الدولي الخاص، وتزداد هذه الصعوبة عندما تثور هذه المسألة أمام المحكم، وكما هو معروف فأن المحكم ليس له قانون اختصاص أو ما يسمى (بقانون القاضي) يحدد على أساسه القانون واجب التطبيق على موضوع النزاع المطروح أمامه. بل إن هذه المسألة تصبح أكثر صعوبةوتعقيداً عندما يكون أحد طرفي العقد دولة ذات سيادة أو أحد الأجهزة التابعة لها كما هو الشأن بالنسبة لعقد البترول .إذ أن الدولة أو الجهاز العام التابع لها، ينفر من إخضاع العقد لقانون آخر غير قانونه الوطني،وخصوصاً قانون الدولة التي تنتمي إليها الشركة الخاصة الطرف في العقد، ومن ناحية أخرى فإن الشركة الأجنبية المتعاقدة تسعى جاهدة إلى استبعاد تطبيق القانون الوطني للدولة الطرف في العقد، إذ أن تطبيق قانون هذه الدولة يمكنها من المساسبالتز اماتها التعاقدية، وذلك عن طريق تغيير قانونها بما يحقق مصالحها ويضر بالتالي بالشركة المتعاقدة معها.

دراسة (فريجه، 2014)، بعنوان: أثر التحكيم في عقود النفط والاستثمارات الدولية، تهدف هذه الدراسة إلى توضيح منازعات عقود النفط والاستثمار وعلاقته بالتحكيم كأسلوب لحل المنازعات بحيث أن منازعات عقود النفط والاستثمار الأجنبي تنشأ لأسباب مختلفة، فإن كان مشروع المستثمر الأجنبي يحقق منافع اقتصادية للدولة

المضيفة فإنها تحاول الحفاظ على جميع مكاسب المشروعوا إذا كان سلبيا بحيث تنشأ تغيرات في النتائج والتقديرات المرجوة من الاستثمار الأجنبي وهنا تثور منازعات نتيجة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي قد ينتج عنها تضارب في المصالح تؤدي إلى تدخلات إدارية في الاستثمارات الأمر الذي قد يؤدي بأثره حتما إلى نشوء المنازعات كأن تهدف الدولة إلى حماية البيئة أو مصالحها الاقتصادية وبطبيعة الحال فإن تدخل الإدارة في بعض القطاعات من أجل حماية مصالحها قد يؤدي بأثره حتما إلى نشوء منازعات وقد تفشل الاستثمارات الأجنبية نتيجة وقوع ضغوط خارجية أو اختلافات. وبينت الدراسة إن نجاح أسلوب التحكيم في فض منازعات عقود النفط والاستثمار الدولية منوطا بمدى تحقيقه للتوازن المنشود بين حقوق المستثمر الأجنبي وضماناته وبين متطلبات خطط التنمية الاقتصادية للدولة المضيفة.

2-9 الدراسات الأجنبية

دراسة (Porter and Al-Nasser, 2006) بعنوان: Pipeline Integrity Management at Kuwait Oil Company

إدارة سلامة خط الأنابيب في شركة نفط الكويت، هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهمية الإدارة الكاملة لخط الأنابيب في شركة نفط الكويت، وقد أوضح بورتر وناصر (Porter and Nasser) في دارستهما أن الإدارة سلامة لخط الأنابيب في شركة نفط الكويت " Pipeline Integrity Management at Kuwait Oil Company" تقوم بتشغيل نظام كبير لخطوط الأنابيب في دولة الكويت، حيث ان هذا النظام يتكون من شبكة معقدة من أنابيب ضغط الغاز المرتفع، أنابيب ضغط الغاز المنخفض، أنابيب غاز الوقود، المكثفات، والنظم الفرعية للنفط الخام وكذلك خطوط أنابيب المياه. كذلك أظهرت الدراسة أن تأمين التنظيم الجيد والإدارة الجيدة للصيانة يؤدي إلى ضمان نشاط كفوء لهذه الإدارة. وتبين أيضا أن مستوى التنظيم الإداري وقدراته الإدارية والفنية يؤثر على مدى فاعلية نظام الصيانة مع الأخذ بعين الإعتبار حجم وطبيعة أعمال الصيانة. وتوصلت الدراسة إلى أن الاتجاه نحو تطبيق الأسلوب العملي الحديث يؤدي إلى تطوير حلول مشكلات الصيانة. كما تبين أن الواقع العام

لخدمات الصيانة متردي، وان ذلك مرده إلى أسباب عديدة أهمها عدم كفاءة العاملين في الصيانة وعدم توفر قطع الغيار، وعدم ملاءمة سجلات الصيانة وعشوائية برامج وخطط الصيانة.

دراسة (Likosky, 2009) بعنوان: Contracting and Regulatory Issues in the Oil and Gas and Metallic Minerals Industries.

العقود والقضايا التنظيمية في صناعات النفط و الغاز والمعادن الفلزية

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهمية المقاولات والقضايا التنظيمية في صناعات النفط والغاز والمعادن الفلزية في الولايات المتحدة الأمريكية، كذلك توضيح التطور التاريخي الذي مرت به أنواع العقود المختلفة وتأثيرات إستخدام كل نوع على الناحية الإقتصادية للدولة، وبينت النتائج أن كل نوع من عقود الإمتياز وعقود المشاركة (إقتسام الإنتاج)وعقود الخدمات، له ميزات وله سلبيات، وبينت الدراسة مراحل تحول العقود من أوجه مجحفة بحق الدولة المنتجة (غير متساوي) إلى أوجه أكثر عدل ومساوي لكلا الطرفين (الدولة المنتجة والشركة الأجنبية الباحثة عن النفط)، حيث كانت الشركات الأجنبية تقوم بدفع مبالغ صغيرة للدولة المضيفة مقابل استغلال الشركات الأجنبية للموارد الطبيعية المتوفرة في الدولة المنتجة، مثل عقد الإمتياز بين دولة الكويت وشركة نفط الكويت المحددة في المملكة المتحدة عام (1934)، والتي أجحفت فيها حقوق دولة الكويت، وكانت أبرز النتائج التي توصلت لها الدراسة؛ التطور الهائل الذي شهدته أنواع العقود البترولية لغاية وصولها للأشكال الحديثة التي تضمن حقوق الدولة المضيفة وتوفر لها السيادة المطلقة في حقها بالسيطرة على مواردها الطبيعية.

دراسة (El-Katiri, 2014) بعنوان: Anatomy of An Oil-based Welfare State: Rent Distribution in Kuwait، تحليل لدولة الرفاهية النفطية: الفرق بين سعر البيع للنفط وتكلفة الانتاج في الكويت، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الثورة النفطية في دول الخليج العربي، واتبعت المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن الثروة النفطية حولت الكويت خلال عقود من صحراء إلى منطقة جغرافية تجارية كبيرة، و كانت سبب إنشاء إقتصاد قائم على

المساواة نسبياً وذلك بناءاً على نظام التوزيع الجغرافي واسع النطاق التي يوفر للمواطنين الكويتيين جميع ضروريات الاستثمار والتجارة، كما توصلت الدراسة إلى أن الثروة النفطية في الكويت يتم استخدامها بنجاح لصالح مواطنيها، في حين يمكن وصف سياسات الكويت في توزيع مخصصاتها النفطية خارجيا بأنها غير منسقة، مما أسفر عن تشوهات كبيرة، و تسببت أيضا بوجه من أوجه القصور المؤسسي، وبالتالي فهناك حاجة ماسة لتحسين الاستراتيجيات النفطية في الكويت .

دراسة (Ghandi and Lin, 2014) بعنوان: Oil and Gas Service Contracts around the World. العقود الخدمية للنفط والغاز حول العالم،

استعرضت هذه الدراسة إستراتيجية الطاقة والنفط والغاز الطبيعي المستخدمة في الدول المنتجة وتأثيرها في الأنظمة المالية لهذه الدول، والتي إما تبنت إستخدام عقود الخدمات أو أظهرت إهتمامها بهذا النوع من العقود كبديل لعقد إقتسام الإنتاج في الفترة ما بين (1990 – 2014) م، حيث تعتبر عقود الخدمات عقوداً طويلة الأمد تستخدمها الدول المضيفة من أجل إكتساب خبرات شركات النفط الدولية من دون تسليمهم حقوق الملكية الميدانية وحقوق الإنتاج لهم، وتوصلت الدراسة إلى أن الاهتمام التي تظهره الدول بعقود الخدمات يعود إلى التخوفات المرتبطة بالسيادة من جهة، والبيئة السياسية من جهة أخرى، والحاجة إلى شركات النفط الدولية في تطوير حقول النفط والغاز الطبيعي في الدول المضيفة، ومن أبرز النتائج؛ أن إعتماد عقود الخدمات يمكن أن يكون أفضل من أجل فرض سيادة الدولة على مواردها الطبيعية، ومن جهة أخرى يمكن أن يؤدي إلى نتائج غير فعالة من الناحية الإقتصادية، ومن أجل تجنب هذا النوع من النتائج السلبية يجب على الدول المضيفة أن تسعى لإنشاء شركات مستثمرة مملوكة لها؛ من أجل زيادة ربحها وتقليل مقاسمة الأرباح بينها وبين الشركات الأجنبية المستثمرة.

ما يميز هذه الدراسة

من خلال استعراض الدراسات السابقة فأنه يلاحظ انه لا توجد دراسات تناولت أثر إدارة العقود النفطية في عمليات الصناعة البترولية لدولة الكويت من منظور

الإدارة الهندسية، وهذا ما يجعل من هذه الدراسة ان تكون الأولى في طرحها للموضوع ذاته على مستوى دولة الكويت.

تعد الدراسة الحالية من الدراسات التي تحاول التركيز بشكل خاص، على وضع اطار نظري من خلال الوصف التحليلي للمفاهيم والمضامين المقدمة عن العقود النفطية في عمليات الصناعة البترولية وأثرها في إمكانية غرس مفاهيم حول المضامين التي تناولتها حول هذه العقود. لقد تم رصد أهم الجوانب المنهجية في العقود على خلاف غيرها ممن لم يغطي هذه النواحي، ونعتقد ان هذه الدراسة قد أسهمت على المستوى الإجرائي في تحديد نوع المو اد المدروسة، وكذلك صياغة التساؤلات التي تم التعرض اليها في الدراسة.

ان هذه الدراسة تبين الاتي:

1- تبين المفاهيم المرتبطة بالعقود النفطية وعمليات الصناعة البترولية، حيث تجري الدراسة تحليلاً لطبيعة أثر إدارة العقود النفطية في عمليات الصناعة البترولية في دولة الكويت، من خلال دراسة ميدانية من وجهة نظر المديرين العاملين في الإدارات العليا والوسطى (مدير عام، ونائب مدير عام، ومستشارين، ورؤساء الأقسام الأساسية) في الشركات النفطية الكويتية.

2- تبين أهمية نشر المفاهيم المرتبطة بالعقود النفطية وعمليات الصناعة البترولية في الشركات النفطية الكويتية وفي البيئة الاقتصادية الكويتية.

3- تتناول بيئة القطاع النفطي الكويتي ممثلاً في الشركات النفطية الكويتية في دولة الكويت، حيث إن معظم الدراسات التي أتيح للباحث الاطلاع عليها أجريت في بيئات مختلفة عن بيئة الكويت شملت دولاً عربية ودولاً أسيوية ودولاً غربية مختصة في قطاع محدد، ومنها ما كان في بيئات أجنبية، بينما أجريت هذه الدراسة في دولة الكويت حيث كانت شاملة واتخذت من الشركات النفطية الكويتية في دولة الكويت مجتمعا للدراسة.

4- تهتم الدراسة الحالية بمتغيري العقود النفطية في عمليات الصناعة البترولية، في حين ركزت معظم الدراسات السابقة على الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية للطاقة والنفط والغاز الطبيعي كمواضيع مستقلة، مثل دراسة (Porter and Al-

(Nasser, 2006) التي هدفت إلى بيان أهمية الإدارة الكاملة لخط الأنابيب في شركة نفط الكويت، ودراسة (2014El–Katiri,) التي هدفت إلى التعرف على الثورة النفطية في دول الخليج العربي، والبعض منها ركز على شروط عقود الاستثمار النفطي وأنواعها وتقييم أثر التراخيص في تطوير الصناعة النفطية مع دراسة الواقع النفطي من خلال التطرق لبعض المؤشرات الاقتصادية، مثل دراسة فريجه، (2014)، التي هدفت إلى بيان أثر التحكيم في عقود النفط والاستثمارات الدولية.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

3-1 منهج الدراسة

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحديد أثر إدارة العقود النفطية في عمليات الصناعة البترولية، بالإضافة إلى المعالجة الإحصائية لمتغيرات الدراسة وارتباطاتها وفقاً لأهداف وفرضيات الدراسة.

3-2 مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات النفطية الكويتية والبالغ عددها عشر شركات. حسب ما ورد في (النشرة التعريفية السنوية الصادرة عن مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها، التكامل في الأداء، 2014). وقد تم اختيار عينة تمثل هذا المجتمع مكونة من المديرين العاملين في الإدارات العليا والوسطى والمهندسين والفنيين والخبراء المختصين بالعقود ويعملون في شركات النفط الكويتية، وتم استخدام أسلوب المسح الشامل لمجتمع الدراسة والبالغ عددهم حوالي (200) مديراً، وقد تم توزيع ما نسبته 50% من مجتمع الدراسة، أي تم توزيع (100) استبانة بمعدل (10) استبانات في كل شركة من الشركات المبحوثة، والجدول التالي (3-1) يبين أسماء هذه الشركات والعينة.

الجدول رقم (3-1)

أسماء شركات النفط الكويتية

اسم الشركة	سنة التأسيس	العينة	الموز ع	المسترد
شركة نفط الكويت	1934	10	10	9
شركة ناقلات النفط الكويتية	1957	10	10	8
شركة البترول الوطنية الكويتية	1960	10	10	8
شركة صناعة الكيماويات البترولية	1963	10	10	9
الشركة الكويتية لتزويد الطائرات بالوقود	1963	10	10	7
الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية	1981	10	10	8
شركة البترول الكويتية العالمية	1983	10	10	9
الشركة الكويتية لنفط الخليج	2002	10	10	8
شركة التنمية النفطية	2005	10	10	8
شركة مقطع خدمات القطاع النفطي	2005	10	10	9

3-3 عينة الدراسة

أما بخصوص عينة الدراسة فقد فكانت باسلوب العينة الميسرة وتم توزيع (100) استبانة في الشركات المبحوثة، وتم استرداد (83) استبانة بنسبة (83%) من إجمالي عدد الاستبانات الموزعة، وبعد فرزها تم استبعاد استبانة واحدة منها لعدم اكتمال تعبئتها والعشوائية الواضحة أثناء التعبئة، وبذلك استقرت العينة على (82) مبحوثا يعملون في شركات النفط المشمولة بالدراسة التي خضعت للتحليل وبنسبة (82%) من المجتمع الكلي. وتبين النتائج في الجدول رقم (3-2) توزيع عينة الدراسة حسب المتغيرات.

جدول رقم (3-2)

خصائص أفراد عينة الدراسة

المتغيرات	الفئات	التكرار	النسبة
	ذكر	55	0.67
النوع الأجتماعي	**أنثى**	27	0.33
	المجموع	**82**	**1**
	30 سنة فأقل	5	0.061
العمر	31-35 سنة	7	0.085
	36-40 سنة	11	0.134
	41 – 45 سنة	26	0.317
	46 سنة فأكثر	33	0.403
	المجموع	**82**	**1**
	دبلوم متوسط	11	0.134
المؤهل العلمي	بكالوريوس	60	0.732
	ماجستير	8	0.098
	دكتوراه	3	0.036
	المجموع	**82**	**1**
	اقل من 5 سنوات	9	0.11
	5 سنوات – أقل من 10 سنوات	14	0.171
سنوات الخبرة	10 سنوات –أقل من 15 سنة	24	0.293
	15 سنة فأكثر	35	0.426
	المجموع	**82**	**1**

يتبين من خلال الجدول رقم (3- 2) ما يلي:

أولا: النوع الأجتماعي: إن نسبة الذكور (0.67) من إجمالي عينة الدراسة، في حين بلغت نسبة الإناث (0.33) من عينة الدراسة، ويفسر ذلك أن المديرين العاملين في الإدارات العليا والوسطى والمهندسين والفنيين والخبراء المختصين بالعقود ويعملون في شركات النفط الكويتية مطلوب منهم العمل ساعات طويلة في هذه الشركات، وهذا العمل قد لا تستطيع جميع الإناث القيام به بسبب الالتزامات الأسرية.

ثانيا: العمر: إن أعمار النسبة الأعلى من المستجيبين في عينة الدراسة من المديرين العاملين في الإدارات العليا والوسطى والمهندسين والفنيين والخبراء والحقوقيين المختصين بالعقود ويعملون في شركات النفط الكويتية يتركزون في الفئة التكرارية (46 سنة فأكثر) وشكلوا ما نسبته (0.403) من إجمالي عينة الدراسة، ثم الفئة التكرارية (41 سنة – 45 سنة) وشكلوا ما نسبته (0.317) ، ويفسر هذا التوزيع للعينة حسب العمر، فإننا نلاحظ أن أغلبهم من المديرين المتقدمين بالعمر ولديهم باع طويل في العمل الإداري. وهذه الشركات تتطلب من شاغلي المراكز الإدارية العليا توافر خبرات سابقة وواسعة في شركات مماثلة لكي يتمكنوا من القيام بواجبات الوظيفة في هذه الشركات.

ثالثا: المؤهل العلمي: أن حملة البكالوريوس من أفراد عينة الدراسة من المديرين العاملين في الإدارات العليا والوسطى والمهندسين والفنيين والخبراء والحقوقيين المختصين بالعقود ويعملون في شركات النفط الكويتية شكلوا ما نسبته (0.732) وهي النسبة الأكبر بين مستويات التحصيل العلمي الأخرى، وقد تلاها في المرتبة الثانية نسبة الحاصلين على شهادة الدبلوم المتوسط قد شكلت نسبتهم (0.134). أما حملة شهادة الماجستير فقد شكلوا نسبة (0.098)، وأخيرا جاء حملة شهادة الدكتوراه وشكلوا نسبة (0.036)، وهذا يفسر أن هناك توجهات كبيرة في المجتمع الكويتي إلى التعليم الذي أصبح مطلبا أساسيا للانخراط في سوق العمل وتحديداً في شركات النفط.

رابعا: سنوات الخبرة: أن ما نسبته (0.426) من أفراد عينة الدراسة من المديرين العاملين في الإدارات العليا والوسطى والمهندسين والفنيين والخبراء المختصين بالعقود ويعملون في شركات النفط الكويتية يمتلكون خبرات 15 سنة فأكثر، تلاها بعد ذلك ما نسبته (0.293) ممن يتمتعون بخبرة من (10 سنوات – أقل من 15 سنة)، وأن ما

نسبته (0.171) هم ممن يتمتعون بخبرة 5 سنوات واقل من 10 سنوات. وأن ما نسبته (0.11) هم ممن يتمتعون بخبرة اقل من 5 سنوات. ويتضح من هذه النتائج أن أغلب أفراد عينة الدراسة لديهم خبرة مناسبة في مجال العمل في الشركات النفطية.

3-4 أداة الدراسة

تم تطوير استبانة الدراسة اعتماداً على الاطار النظري والدراسات السابقة في الموضوع جميع وتكونت الاستبانة من ثلاثة اجزأء هي:

1-الجزء الأول: وخصص للتعرف على العوامل الفردية للمستجيبين من المديرين العاملين في الإدارات العليا والوسطى والمهندسين والفنيين والخبراء والحقوقيين المختصين بالعقود ويعملون في شركات النفط الكويتية مثل (النوع الأجتماعي، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة).

2- الجزء الثاني: وخصص للعبارات التي غطت متغيرات الدراسة المستقلة.

3- الجزء الثالث: وخصص للعبارات التي غطت متغير الدراسة التابع.

الملحق رقم (1) يبين نموذج استبانة الدراسة كما تم توزيعه على المستجيبين.

3-5 صدق الأداة

تم عرض الاستبانة على الاستاذ المشرف ومجموعة من المحكمين للحكم على مدى صلاحيتها كأداة لجمع البيانات. الملحق رقم (2) يبين أسماء محكمي استبانة الدراسة.

3-6 ثبات الأداة

لقد تم استخدام معادلة كرونباخ ألفا (كرونباخ ألفا Cronpach's Alpha) للاتساق الداخلي، وذلك بهدف اختبار مدى الاعتمادية على الاستبانة، وقد بلغت قيمة كرونباخ ألفا الكلية (0.795)، ويوضح الجدول رقم (3-2) معاملات الثبات لجميع متغيرات الدراسة، ويلاحظ من خلال مطالعة قيم كرونباخ ألفا أنها كانت أعلى بكثير من 0.60 وهي النسبة المقبولة لتعميم النتائج (Sekarau, 2013, p: 84).

الجدول (3-3)

قيمة معامل الثبات (كرونباخ ألفا Cronpach's Alpha) للاتساق الداخلي للمتغيرات المستقلة و المتغير التابع

تسلسل الفقرات	اسم المتغير	معامل الثبات كرونباخ ألفا
9-1	عقود الامتياز	0.79
19-10	عقود المشاركة	0.78
29-20	عقود الخدمة أو المقاولات	0.81
44-30	عمليات الصناعة البترولية	0.75
44-1	**المعدل العام للثبات**	0.79

3-7 المعالجة الإحصائية

بعد الأنتهاء من عملية جمع البيانات والمعلومات اللازمة، تم الاستعانة بالأساليب الإحصائية ضمن البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS-V.19) Statistical Package for Social Sciences ومن ثم تم معالجة البيانات التي تم الحصول عليها من خلال الدراسة الميدانية، وبالتحديد قام الباحث باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

أولا: مقاييس النزعة المركزية:

1-الوسط الحسابي: هو عبارة عن مجموع مفردات مجتمع أو عينة مقسوما على عددها. والمعادلة الرياضية هي: المتوسط الحسابي = مجموع القيم ÷ عدد القيم

2-الانحراف المعياري: عبارة عن مقياس لبيان مدى اختلاف البيانات وتشتت الإجابات عن وسطها الحسابي، وهو متوسط مربعات انحرافات القيم عن الوسط الحسابي، ويرمز له بالرمز S^2 ويحسب من الصيغة الرياضية الآتية:

$$S^2 = \left(\frac{\sum (Xi - X`)^2 / n-1}{n-1} \right)^{1/2} \quad (1)$$

حيث أن :

S^2 = الانحراف المعياري

Xi = القيمـــة المعنيـــة بـــالانحراف

X` = المتوســـط

n = عدد القيم

ثانيا: تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression):

وذلك من اجل اختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة مجتمعة في المتغير التابع والمتمثل في عمليات الصناعة البترولية. والمعادلة الرياضية التالية توضح ذلك:

$$Y_i = a_i + \beta_1 X_{1i} + \beta_2 X_{2i} + \beta_3 X_{3i} + E_{ij} \quad (2)$$

حيث أن :

$Y_i =$ المتغير التابع

$a_i =$ ألفا (الحد الثابت)

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, =$ عوامل للمتغيرات المستقلة

$X_{1i}\ \ X_{2i}\ X_{3i} =$ المتغيرات المستقلة

$E_{ij} =$ خطأ المشاهدة

ثالثا: تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression)

وذلك من أجل اختبار تأثير كل متغير مستقل في المتغير التابع وهو عمليات الصناعة البترولية. والمعادلة الرياضية:

$$Y = a + bx + e \quad (3)$$

حيث أن :

$Y =$ المتغير التابع الذي يتأثر بالمتغير المستقل

$a =$ الثابت وهو قيمة المتغير التابع عندما تكون قيمة المتغير المستقل صفر

ميل الخط المستقيم الذي يوضح مقدار قيمة التغير في المتغير التابع في حالة التغير $= b$ بوحدة واحدة للمتغير المستقل

$x =$ المتغير المستقل الذي يؤثر على المتغير التابع

$e =$ الخطأ العشوائي وهو الفرق بين القيمة الفعلية للمتغير التابع والمقدرة في المعادلة

رابعا: اختبار كرونباخ ألفا:

وذلك لاختبار مدى الموثوقية بأداة جمع البيانات المستخدمة في قياس المتغيرات التي اشتملت عليها الدراسة. وتنص المعادلة الرياضية على انه:

(4)

$$\alpha = \frac{N \times \acute{C}}{\tilde{V} + (N-1) \times \acute{C}}$$

حيث أن :

α = معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا.

N = عدد العناصر.

$\acute{C}$ = متوسط التباين الداخلي بين العناصر.

$\tilde{V}$ = متوسط التباين الكلي للعناصر.

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها

4-1 التحليل الوصفي للمتغيرات:

تبين النتائج الواردة في الجداول ذوات الأرقام (4-1) و(4-2) و(4-3) و(4-4) نتائج التحليل الوصفي للمتغيرات ، وكانت النتائج على النحو الآتي:

أولا: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية للفقرات التي تخص عقود الامتياز.

الجدول (4- 1)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لعقود الامتياز

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	الأهمية النسبية	المرتبة
1	يمنح عقد الامتياز للشركات الأجنبية الحق المطلق للبحث والتنقيب في منطقة معينة ضمن حدود الدولة المضيفة	3.74	0.72	مرتفعة	7
2	يمنح عقد الامتياز للشركات الأجنبية الحق لاستخدام واستغلال البترول المستخرج ضمن فترة زمنية محددة	3.55	0.71	مرتفعة	9
3	يساعد طول مدة عقد الإمتياز المبرم بين الطرفين درجة الاستفادة الكاملة من النفط	3.76	0.60	مرتفعة	5
4	بموجب عقد الإمتياز تتقاضى الدول المنتجة مبلغا بسيط من الأرباح العائدة على الشركة صاحبة الامتياز	3.95	0.61	مرتفعة	1
5	تسيطر الشركة صاحبة الامتياز بشكل تام على جميع المعلومات من تحديد الحقول والتنقيب	3.74	0.66	مرتفعة	6
6	للشركة صاحبة الامتياز الحق في تحديد الأسعار دون تدخل من الدول المنتجة أو المضيفة	3.90	0.62	مرتفعة	2
7	يتم منح الحرية الكاملة لشركات الإمتياز بتسويق نفط لحسابها في حالة إكتشاف النفط وا ٕنتاجه	3.77	0.74	مرتفعة	4

8	عدم خضوع الشركات صاحبة الإمتياز للقضاء المحلي في غالبية القضايا المرتبطة بممارسة نشاطها في الصناعة النفطية	3.85	0.70	مرتفعة	3
9	يتميز عقد الإمتياز بالثبات والاستقرار في معدل الضريبة وجعله عنصراً تعاقدياً، ولا يملك المشرع الحق في تعديل معدلها دون اخذ الموافقة المسبقة من الشركة صاحبة الإمتياز	3.71	0.71	مرتفعة	8
	عقود الامتياز	3.77	0.67	مرتفعة	

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول أعلاه رقم (4-1) أن استجابات كانت ايجابية على جميع العبارات وان المتوسط الحسابي لجميع العبارات التي خصصت لاختبار هذه الفرضية بلغت (3.77). وتبين أن المتوسطات الحسابية للفقرات التي تخص عقود الامتياز قد تراوحت ما بين (3.95 -3.55) وأن العبارة رقم(4) والتي تنص على أن " بموجب عقد الإمتياز تتقاضى الدول المنتجة مبلغا بسيطا من الأرباح العائدة على الشركة صاحبة الامتياز " هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.95)، وبانحراف معياري بلغ (0.61)وقد كانت أهميتها النسبية (مر تفعة). كما تشير النتائج إلى أن العبارة رقم (2) والتي تنص على أنه " يمنح عقد الامتياز للشركات الأجنبية الحق لاستخدام واستغلال البترول المستخرج ضمن فترة زمنية محددة " هي الأقل بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.55) وبانحراف معياري بلغ (0.71) وقد كانت الأهمية النسبية لهذه الفقرة (مرتفعة). وذلك من وجهة نظر عينة الدراسة من المديرين العاملين في الإدارات العليا والوسطى والمهندسين والفنيين والخبراء المختصين بالعقود الذين يعملون في شركات النفط الكويتية

أما الانحراف المعياري فانه يشير إلى مدى تشتت القيم عن الوسط الحسابي، حيث أن هذه القيم المنخفضة تشير إلى أن إجابات عينة الدراسة كانت متقاربة ومتشابهة إلى حد ما.

ثانيا: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية للفقرات التي تخص عقود المشاركة

الجدول (4- 2)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لعقود المشاركة

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	الأهمية النسبية	المرتبة
10	بموجب عقود المشاركة هناك اتفاق بن شركة النفط الوطنية والشركات الأجنبية التي تمتلك خبرات فنية وا ٍمكانيات مالية تؤهلها للقيام بمزاولة نشاطاتها في الصناعة النفطية وبمراحله المختلفة	3.75	0.64	مرتفعة	6
11	تكون النفقات والإيرادات والأرباح الصافية مقسمة بين الطرفين ووفقا لنسب مئوية يكون متفقا عليها بينهم وبالتراضي	3.56	0.83	مرتفعة	9
12	تتحمل الشركات الأجنبية تكاليف البحث بمفردها في حالة عدم وجود اكتشاف تجاري	3.55	0.71	مرتفعة	10
13	زم عقد المشاركة الشركة المنقبة ببرنامج وا ٍستراتيجية حفر معينة وباستثمار مبالغ معينة	3.76	0.60	مرتفعة	5
14	تكون الأعمال والأنشطة والمهام المطلوبة لأداء النشاط النفطي مقسمة بين شركة النفط الوطنية والشركات الأجنبية حسب الاتفاق المبر م	3.65	0.82	مرتفعة	8
15	تتحمل الشركة الأجنبية كافة الأعباء المالية المترتبة على كافة الأعمال في المراحل الأولى من عمليات البحث والإستكشاف	3.95	0.61	مرتفعة	1
16	يتم إقتسام الأرباح الناجمة عن بيع الكميات المنتجة حسب النسب المئوية التي نصت عليها بنود العقد	3.76	0.68	مرتفعة	4
17	يمنح عقود المشاركة الحق للدولة في إبرام العقود الاقتصادية بالإرادة الكاملة	3.90	0.62	مرتفعة	2
18	يمنح عقود المشاركة الحق للدولة في إنهاء الامتيازات غير المشروعة	3.66	0.81	مرتفعة	7
19	تمنح عقود المشاركة الحق للدولة في تعديل الاتفاقية إذا لم تحدد للدولة حقوقها المشروعة	3.77	0.74	مرتفعة	3

عقود المشاركة	3.73	0.70	مرتفعة

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول أعلاه رقم (4-2) أن جميع المتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها كانت أعلى من الوسط الفرضي المستخدم وهو (3) وبلغ المتوسط الحسابي لجميع العبارات التي خصصت لاختبار هذه الفرضية وبلغت (3.73). وتبين أن المتوسطات الحسابية للفقرات الخاصة بعقود المشاركة قد تراوحت ما بين (3.95 – 3.55) وأن العبارة رقم (15) والتي تنص على أن " تتحمل الشركة الأجنبية كافة الأعباء المالية المترتبة على كافة الأعمال في المراحل الأولى من عمليات البحث والإستكشاف" هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.95)، وبانحراف معياري بلغ (0.61) وقد كانت أهميتها النسبية (مرتفعة). كما تشير النتائج إلى أن العبارة رقم (12) التي تنص على أن " تتحمل الشركات الأجنبية تكاليف البحث بمفردها في حالة عدم وجود اكتشاف تجاري " هي الأقل بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.55) وبانحراف معياري بلغ(0.71) وقد كانت الأهمية النسبية لهذه الفقرة (مرتفعة). وذلك من وجهة نظر عينة الدراسة من المديرين العاملين في الإدارات العليا والوسطى والمهندسين والفنيين والخبراء المختصين بالعقود ويعملون في شركات النفط الكويتية.

أما الانحراف المعياري فانه يشير إلى مدى تشتت القيم عن الوسط الحسابي. ويلاحظ أن قيم الانحراف المعياري منخفضة وتشير إلى أن إجابات عينة الدراسة كانت متقار بة ومتشابهة إلى حد ما، وأن القيم متجمعة حول وسطها الحسابي.

ثالثا: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية للفقرات التي تخص عقود الخدمات أو المقاولات.

الجدول (4- 3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لعقود الخدمات أو المقاولات

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	الأهمية النسبية	المرتبة
20	تتيح عقود الخدمات أو المقاولات للدولة المنتجة (المضيفة) الرقابة على مواردها النفطية	3.87	0.70	مرتفعة	3
21	تحتفظ الدولة المنتجة (المضيفة) بحقها بالسيادة الكاملة دون إبداء أي تنازل من التنازلات	3.71	0.71	مرتفعة	8
22	بموجب عقود الخدمات أو المقاولات يتم معاملة الشركة الأجنبية التي تنقب عن النفط على أنها مقاول	3.70	0.70	مرتفعة	9
23	تتحمل الشركة الأجنبية كافة التكاليف المتعلقة بالبحث والإستكشاف وتتلقى مقابل ذلك في حالة تسويق هذا الإنتاج	3.77	0.69	مرتفعة	6
24	بموجب عقود الخدمات تحتفظ الدولة المنتجة بالسيادة المطلقة والكاملة على أراضيها ولا تكون خاضعة لأي جهة ولا تتنازل عن سيادتها	3.55	0.71	مرتفعة	10
25	بموجب عقود الخدمات تحتفظ الدولة المنتجة بملكية النفط المكتشف وسلطة التصرف فيه	3.77	0.57	مرتفعة	5
26	بموجب عقود الخدمات تقوم الشركة الأجنبية بالتعهد لإنجاز عمليات التسويق والبيع لجزء من الكميات المنتجة لصالح شركة النفط الوطنية	3.71	0.82	مرتفعة	7

27	بموجب عقود الخدمات تحافظ الدولة المنتجة على كافة حقوقها في سيادتها على ثرواتها الطبيعية	4.00	0.52	مرتفعة	1
28	بموجب عقود الخدمات يتوجب على الشركة الأجنبية العمل على توفير المال اللازم للقيام بتمويل عمليات البحث والاستكشاف والحفر والتنقيب	3.81	0.67	مرتفعة	4
29	تتولى الشركة الأجنبية القيام بعمليات الإدارة والتنفيذ لكافة عمليات التنقيب والتنمية والتطوير للآبار النفطية	3.90	0.62	مرتفعة	2
	عقود الخدمات أو المقاولات	3.78	0.67	مرتفعة	

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول أعلاه رقم (4-3) أن استجابات عينة الدراسة من المديرين العاملين في الإدارات العليا والوسطى والمهندسين والفنيين والخبراء والحقوقيين المختصين بالعقود ويعملون في شركات النفط الكويتية كانت ايجابية على جميع العبارات، وبلغ المتوسط الحسابي لجميع العبارات التي خصصت لاختبار هذه الفرضية (3.78). وتبين أن المتوسطات الحسابية للفقرات المتعلقة بعقود الخدمات أو المقاولات قد تراوحت ما بين (4.00 - 3.55) وأن العبارة رقم (27) والتي تنص على أن " بموجب عقود الخدمات تحافظ الدولة المنتجة على كافة حقوقها في سيادتها على ثرواتها الطبيعية " هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (4.00)، وبانحراف معياري بلغ (0.52) وقد كانت أهميتها النسبية (مرتفعة). كما تشير النتائج إلى أن العبارة رقم (24) التي تنص على أن " بموجب عقود الخدمات تحتفظ الدولة المنتجة بالسيادة المطلقة والكاملة على أراضيها ولا تكون خاضعة لأي جهة ولا تتنازل عن سيادتها " هي الأقل بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.55) وبانحراف معياري بلغ(0.71) وقد كانت الأهمية النسبية لهذه الفقرة مرتفعة.

ويلاحظ أن قيم الانحراف المعياري تشير إلى مدى تشتت القيم عن الوسط الحسابي، حيث أن هذه القيم المنخفضة تشير إلى أن إجابات عينة الدراسة كانت متقاربة ومتشابهة إلى حد ما، حيث تتركز القيم والمشاهدات حول الوسط الحسابي.

رابعا: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية للفقرات التي تخص المتغير التابع: عمليات الصناعة البترولية .

الجدول (4- 4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية للمتغير التابع: عمليات الصناعة البترولية

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	الأهمية النسبية	المرتبة
	تسهم العقود النفطية في				
30	تطوير الطرق والأساليب الحديثة المتبعة لاستخراج النفط وتدويره	3.93	0.62	مرتفعة	1
31	بجاد الموازنة بين كمية احتياجات البشرية لمور د النفط وبين المحافظة على البيئة وتقليص الضرر عليها	3.74	0.66	مرتفعة	7
32	استغلال الثروة البترولية وتحويلها مادة خام إلى منتجات صالحة وجاهزة للاستعمال	3.79	0.58	مرتفعة	4
33	تحسين اقتصاد الدولة وميزانيتها بشكل فعال وتوفير أهم مصادر الطاقة المستخدمة في الدولة	3.74	0.73	مرتفعة	6
34	فرض القيود القانونية على المنطقة التي تحتوي على مصدر النفط وبيان مقدار الرسوم	3.70	0.68	مرتفعة	9
35	استخدام التكنولوجيا في مختلف مراحل العملية الإنتاجية	3.63	0.68	متوسطة	12
36	اتساع نطاق النشاطات التي تمارسها الشركات والذي يمتد ليشمل السوق الدولية	3.70	0.58	مرتفعة	8
37	التقيد بالجوانب التنظيمية والإدارية للعملية الإنتاجية	3.61	0.81	مرتفعة	13
38	توفير رؤوس الأموال الكبيرة والضخمة للقيام بجميع المراحل التي تتطلبها الصناعة النفطية	3.88	0.62	مرتفعة	2
39	تعزيز الطبيعة التكاملية رأسيا وأفقيا في مجال إنتاج النفط	3.70	0.66	مرتفعة	10

40	لتنبؤ بأماكن وجود النفط وبيان مراحل استخراجه ونقله إلى الأماكن المناسبة	3.84	0.62	مرتفعة	3
41	تحسين كفاءة وفعالية العمليات الصناعية المختلفة المرتبطة بعملياتالبحث والاستكشاف والتنقيب وا إنتاج النفط الخام	3.66	0.72	مرتفعة	11
42	إحداث عملية من التكامل في العمليات التشغيلية والاستخدام المتزايد للتوليد المشترك للطاقة الكهربائية	3.78	0.70	مرتفعة	5
	عمليات الصناعة البترولية	3.75	0.67	مرتفعة	

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول أعلاه رقم (4-4) أن جميع المتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها كانت أعلى من الوسط الفرضي المستخدم وهو (3) وهذا يشير إلى أن استجابات عينة الدراسة من المديرين العاملين في الإدارات العليا والوسطى والمهندسين والفنيين والخبراء المختصين بالعقود ويعملون في شركات النفط الكويتية كانت ايجابية على جميع العبارات، ومن خلال معرفة المتوسط الحسابي لجميع العبارات التي خصصت لاختبار هذه الفرضية وبلغت (3.75). وتبين أن المتوسطات الحسابية للمتغير التابع (عمليات الصناعة البترولية) قد تراوحت ما بين (3.93- 3.61)وأن العبار ة رقم (30) والتي تنص على أن " تسهم العقود النفطية في تطوير الطرق والأساليب الحديثة المتبعة لاستخراج النفط وتدويره " هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.93)، وبانحراف معياري بلغ (0.62) وقد كانت أهميتها النسبية (مرتفعة). كما تشير النتائج إلى أن العبارة رقم (37) التي تنص على أن " تسهم العقود النفطية في التقيد بالجوانب التنظيمية والإدارية للعملية الإنتاجية " هي الأقل بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.61) وبانحراف معياري بلغ (0.81) وقد كانت الأهمية النسبية لهذه الفقرة (مرتفعة) أيضا.

ويلاحظ أن قيم الانحراف المعياري التي تم استخراجها قريبة وحول قيمة الوسط الحسابي، حيث أن هذه القيم المنخفضة تشير إلى أن إجابات عينة الدراسة كانت متشابهة إلى حد ما.

4-2 نتائج اختبار الفرضيات

يمكن تلخيص الإجابات التي تم الحصول عليها حول اثر متغيرات الدراسة المستقلة المتمثلة بأثر إدارة العقود النفطية بأنواعها (عقود الامتياز، عقود المشاركة، عقود الخدمات أو المقاولات) في عمليات الصناعة البترولية، وباستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد والبسيط، وتبين النتائج في الجداول ذوات الأرقام (4-5) و(4-6) و(4-7) و(4-8) نتائج اختبار فرضيات الدراسة، وكانت نتائج الاختبارات على النحو الآتي:

أولا: اختبار الفرضية الرئيسة الأولى:

وتنص هذه الفرضية على انه "

لا يوجد أثر ذات دلالة أحصائية لإدارة العقود النفطية بأنواعها (عقود الامتياز، عقود المشاركة، عقود الخدمات أو المقاولات) في عمليات الصناعة البترولية.

ولاختبار هذه الفرضية قام الباحث باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد(Multiple Regression)، لمعرفة هذا الأثر، حيث تبين النتائج التي يتضمنها الجدول (4-5) النتائج التي تم التوصل إليها:

الجدول (4- 5)

نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression) لأثر إدارة العقود النفطية في عمليات الصناعة البترولية

المتغير التابع	F المحسوبة	R	R^2 معامل التحديد	Sig مستوى الدلالة	القرار الإحصائي
عمليات الصناعة البترولية	42.55	0.86	0.74	0.00	رفض الفرضية العدمية

ذات دلالة احصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$) والقيمة الجدولية ل F = 2.29 يتبين من البيانات الواردة في الجدول السابق (4-5) أن قيمة F المحسوبة هي (42.55) فيما بلغت قيمتها الجدولية (2.29)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل

إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، كما بلغ معامل الارتباط R (0.86). تشير النتائج إلى أن معامل التحديد في المتغير المستقل المتمثل بالعقود النفطية (R^2) يفسر ما نسبته (0.74) في المتغير التابع وهو عمليات الصناعة البترولية، وهذه القيمة تشير إلى أن عمليات الصناعة البترولية ناتج عن المتغيرات المرتبطة بالعقود النفطية لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على انه "يوجد أثر ذات دلالة أحصائية لإدارة العقود النفطية بأنواعها (عقود الامتياز، عقود المشاركة، عقود الخدمات أو المقاولات) في عمليات الصناعة البترولية وذلك من وجهة نظر عينة الدراسة، وهذا ما تؤكده قيمة مستوى الدلالة (.Sig) البالغة صفراً حيث إنها أقل من 0.05 ، أما النسبة المتبقية فإنها تعزى إلى متغيرات أخرى لم تدخل في نموذج الانحدار.

وفيما يتعلق باختبار الفرضيات المنبثقة عن هذه الفرضية، فإن الجداول (4-6)، (4-7) و (4-8) تبين النتائج التي تم التوصل إليها:

1- اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

وتنص هذه الفرضية على انه " لا يوجد أثر ذات دلالة أحصائية لإدارة عقود الامتياز في عمليات الصناعة البترولية.

ولاختبار هذه الفرضية قام الباحث باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) لمعرفة هذا الأثر، حيث تبين النتائج التي يتضمنها الجدول رقم (4-6) هذه النتائج:

الجدول (4- 6)

نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) لأثر إدارة عقود الامتياز في عمليات الصناعة البترولية

البيان	R الارتباط	R^2 معامل التحديد	T المحسوبة	Sig.	القرار الإحصائي
أثر إدارة عقود الامتياز في عمليات الصناعة البترولية	0.82	0.67	13.01	0.00	رفض الفرضية العدمية

ذات دلالة احصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$) والقيمة الجدولية ل F = 2.29 يتبين من البيانات الواردة في الجدول السابق (4-6) أن قيمة T المحسوبة هي (13.01) فيما بلغت قيمتها الجدولية (1.67)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على انه " يوجد أثر ذات دلالة أحصائية لإدارة عقود الامتياز في عمليات الصناعة البترولية وذلك من وجهة نظر عينة الدراسة، وهذا ما يؤكده قيمة مستوى الدلالة (.Sig) البالغة صفراً، حيث إنها أقل من 0.05، كما بلغ معامل الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع R (0.82)، وهذه القيمة تشير إلى أن عمليات الصناعة البترولية ناتج عن المتغيرات المرتبطة بعقود الامتياز، أما النسبة المتبقية فإنها تعزى إلى متغيرات أخرى لم تدخل في نموذج الانحدار.

2- اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

وتنص هذه الفرضية على انه " لا يوجد أثر ذات دلالة أحصائية لإدارة عقود المشاركة في عمليات الصناعة البترولية.

ولاختبار هذه الفرضية قام الباحث باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) لمعرفة هذا الأثر، حيث تبين النتائج التي يتضمنها الجدول رقم (4-7) هذه االبيانات:

الجدول (4- 7)

نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) لأثر إدارة عقود المشاركة في عمليات الصناعة البترولية

البيان	R الارتباط	R^2 معامل التحديد	T المحسوبة	Sig.	القرار الإحصائي
أثر إدارة عقود المشاركة في عمليات الصناعة البترولية	0.77	0.59	10.72	0.00	رفض الفرضية العدمية

ذات دلالة احصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$) والقيمة الجدولية ل F = 2.29 يتبين من البيانات الواردة في الجدول السابق (4-7) أن قيمة T المحسوبة

هي (10.72) فيما بلغت قيمتها الجدولية (1.67)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على انه " يوجد أثر ذات دلالة أحصائية لإدارة عقود المشاركة في عمليات الصناعة البترولية وذلك من وجهة نظر عينة الدراسة، وهذا ما يؤكده قيمة مستوى الدلالة (.Sig) البالغة صفراً، حيث إنها أقل من 0.05، كما بلغ معامل الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع R (0.77) وهذه القيمة تشير إلى أن عمليات الصناعة البترولية ناتج عن المتغيرات المرتبطة بعقود المشاركة، أما النسبة المتبقية فإنها تعزى إلى متغيرات أخرى لم تدخل في نموذج الانحدار.

3-اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

وتنص هذه الفرضية على انه " لا يوجد أثر ذات دلالة أحصائية لإدارة عقود الخدمات (المقاولات) في عمليات الصناعة البترولية.

ولاختبار هذه الفرضية قام الباحث باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) لمعرفة هذا الأثر، حيث تبين النتائج التي يتضمنها الجدول رقم (4-8) هذه البيانات:

الجدول (4- 8)

نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) لأثر إدارة عقود الخدمات (المقاولات) في عمليات الصناعة البترولية

البيان	R الارتباط	R^2 معامل التحديد	T المحسوبة	Sig.	القرار الإحصائي
أثر إدارة عقود الخدمات (المقاولات) في عمليات الصناعة البترولية	0.13	0.02	7.18	0.00	رفض الفرضية العدمية

ذات دلالة احصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$) والقيمة الجدولية ل F = 2.29 يتبين من البيانات الواردة في الجدول السابق (4-8) أن قيمة T المحسوبة هي (7.18) فيما بلغت قيمتها الجدولية (1.67)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها

في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على انه " يوجد أثر ذات دلالة أحصائية إدارة عقود الخدمات (المقاولات) في عمليات الصناعة البترولية وذلك من وجهة نظر عينة الدراسة، وهذا ما يؤكده قيمة مستوى الدلالة (.Sig) البالغة (0.00)، حيث إنها أقل من 0.05، كما بلغ معامل الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع (R) (0.13) وهذه القيمة تشير إلى أن عمليات الصناعة البترولية ناتج عن المتغيرات المرتبطة بعقود الخدمات (المقاولات)، أما النسبة المتبقية فإنها تعزى إلى متغيرات أخرى لم تدخل في نموذج الانحدار.

3-4 الاستنتاجات

أولا: الاستنتاجات المتعلقة بخصائص أفراد عينة الدراسة

أظهرت النتائج المتعلقة بخصائص المديرين العاملين في الإدارات العليا والوسطى والمهندسين والفنيين والخبراء المختصين بالعقود ويعملون في شركات النفط الكويتية، أن أغلبهم من الذكور وأكثر من ثلثهم بعمر عالٍ نسبياً، وذوي مؤهلات علمية بكالوريوس، وبسنوات خدمة طويلة.

ثانيا: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

اتفقت آراء العينة على أن أنواع العقود الثلاثة التي تناولتها الدراسة مهمة في عمليات الصناعة البترولية، وقد أظهرت النتائج ما يلي:

1-أظهرت نتائج الإحصاء الوصفي والمتوسطات الحسابية المتعلقة بعقود الإمتياز أن أهميتها النسبية كانت مرتفعة، وبلغت (3,77)، وان قيمة الانحراف المعياري تساوي (0.67) وتبين انه بموجب هذه العقود تتقاضى الدول المنتجة مبلغا بسيطا من الأرباح العائدة على الشركة صاحبة الامتياز، وان هذا النوع من العقود يتيح للشركة صاحبة الامتياز الحق في تحديد الأسعار دون تدخل من الدول المنتجة، وتبين عدم خضوع الشركات صاحبة الإمتياز للقضاء المحلي في غالبية القضايا المرتبطة بممارسة نشاطها في الصناعة النفطية، وتبين أنه يتم منح الحرية الكاملة لشركات الإمتياز لتسويق النفط لحسابها في حالة إكتشاف النفط وا إنتاجه.

2-أظهرت نتائج الإحصاء الوصفي والمتوسطات الحسابية بعقود المشاركة أن أهميتها النسبية كانت مرتفعة، وبلغت (3.73)، وان قيمة الانحراف المعياري تساوي (0.70) وتبين أن الشركة الأجنبية تتحمل كافة الأعباء المالية المترتبة على كافة الأعمال في المراحل الأولى من عمليات البحث والإستكشاف، كما أن هذا النوع من العقود يمنح الحق للدولة في إبرام العقود الاقتصادية بالإرادة الكاملة ويمنحها الحق في تعديل الاتفاقية إذا لم تحدد للدولة حقوقها المشروعة، كذلك تبين انه يتم إقتسام الأرباح الناجمة عن بيع الكميات المنتجة حسب النسب المئوية التي نصت عليها بنود العقد.

3-أظهرت نتائج الإحصاء الوصفي والمتوسطات الحسابية بعقود الخدمات أو المقاولات أن أهميتها النسبية كانت مرتفعة، وبلغت (3.78)، وان قيمة الانحراف المعياري تساوي (0.67) وتبين أنه بموجب هذا النوع من العقود تحافظ الدولة المنتجة على كافة حقوقها في سيادتها لثرواتها الطبيعية، في حين تتولى الشركة الأجنبية القيام بعمليات الإدارة والتنفيذ لكافة عمليات التنقيب والتنمية والتطوير للآبار النفطية، وتبين أن هذه العقود تتيح الدولة المنتجة الرقابة على مواردها النفطية، وتوجب على الشركة الأجنبية العمل على توفير المال اللازم للقيام بتمويل عمليات البحث والاستكشاف والحفر والتنقيب.

4- أظهرت نتائج الإحصاء الوصفي والمتوسطات الحسابية المتعلقة بالمتغير التابع (عمليات الصناعة البترولية)، أن استجابات عينة الدراسة كانت مرتفعة، وبلغت (3.75)، وان قيمة الانحراف المعياري تساوي (0.67) وقد تبين أن العقود النفطية تسهم في تطوير الطرق والأساليب الحديثة المتبعة لاستخراج النفط وتدويره وكذلك توفر في رؤوس الأموال الكبيرة والضخمة للقيام بجميع المراحل التي تتطلبها الصناعة النفطية، وتسهم في التنبؤ بأماكن وجود النفط وبيان مراحل استخراجه ونقله إلى الأماكن المناسبة، فضلا عن أن هذه العقود تسهم في استغلال الثروة البترولية وتحويلها مادة خام إلى منتجات صالحة وجاهزة للاستعمال.

ثالثا: نتائج اختبار فرضيات الدراسة

1-أظهرت نتائج اختبار فرضيات الدراسة باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد أنه تم رفض الفرضية العدمية الرئيسة وقبول الفرضية البديلة التي تشير إلى أنه يوجد أثر ذات دلالة أحصائية لإدارة العقود النفطية بأنواعها (عقود الامتياز، عقود المشاركة، عقود الخدمات أو المقاولات) في عمليات الصناعة البترولية وذلك من وجهة نظر عينة الدراسة، وهذا ما يؤكده قيمة مستوى الدلالة (.Sig) البالغة صفراً حيث إنها أقل من 0.05، كما بلغ معامل الارتباط R (0.86) وهذه القيمة تشير إلى أن عمليات الصناعة البترولية ناتج عن المتغيرات المرتبطة بالعقود النفطية، أما النسبة المتبقية فإنها تعزى إلى متغيرات أخرى لم تدخل في نموذج الانحدار. أما فيما يتعلق باختبار الفرضيات المنبثقة عن هذه الفرضية، فقد تبين ما يلي:

أ- تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على انه يوجد أثر ذات دلالة أحصائية لإدارة عقود الامتياز في عمليات الصناعة البترولية وذلك من وجهة نظر عينة الدراسة، وتبين أن قيمة مستوى الدلالة (.Sig) البالغةصفراً ، وأن معامل الارتباط في المتغير المستقل المتمثل بعقود الامتياز (R) يفسر ما نسبته (0.82) في المتغير التابع وهو عمليات الصناعة البترولية، وهذه القيمة تشير إلى أن عمليات الصناعة البترولية ناتج عن المتغيرات المرتبطة بعقود الامتياز، أما النسبة المتبقية فإنها تعزى إلى متغيرات أخرى لم تدخل في نموذج الانحدار.

ب- تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على انه يوجد أثر ذات دلالة أحصائية لإدارة عقود المشاركة في عمليات الصناعة البترولية وذلك من وجهة نظر عينة الدراسة، وأن معامل الارتباط في المتغير المستقل المتمثل بعقود المشاركة (R) يفسر ما نسبته (0.76) في المتغير التابع وهو عمليات الصناعة البترولية، وهذه القيمة تشير إلى أن عمليات الصناعة البترولية ناتج عن المتغيرات المرتبطة بعقود المشاركة، أما النسبة المتبقية فإنها تعزى إلى متغيرات أخرى لم تدخل في نموذج الانحدار.

ج- تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على انه يوجد أثر ذات دلالة أحصائية إدارة عقود الخدمات (المقاولات) في عمليات الصناعة البترولية

وذلك من وجهة نظر عينة الدراسة، وأن معامل الارتباط في المتغير المستقل المتمثل بعقود الخدمات (المقاولات) (R) يفسر ما نسبته (0.13) في المتغير التابع وهو عمليات الصناعة البترولية، وهذه القيمة تشير إلى أن عمليات الصناعة البترولية ناتج عن المتغيرات المرتبطة بعقود الخدمات (المقاولات)، أما النسبة المتبقية فإنها تعزى إلى متغيرات أخرى لم تدخل في نموذج الانحدار.

4-4 التوصيات

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة الحالية، يقدم الباحث مجموعة من التوصيات سعياً لتعزيز وتعميق أثر إدارة العقود النفطية في عمليات الصناعة البترولية، وهذه التوصيات هي:

1- الاهتمام بوضع إستراتيجية مدروسة بعناية حول عمليات الصناعة النفطية الكويتية، من خلال التخطيط لتطوير أساليب التفاوض وكيفية إبرام العقود، بحيث تؤدي هذه الإستراتيجية إلى إحداث حالة من التوافق مع متطلبات الأداء الجيد للصناعة النفطية.

2-القيام بتدريب العمالة المحلية الكويتية بهدف إكسابهم المعارف والمهارات المتعلقة بطبيعة العمل في شركات النفط مع بقاء التوجهات القائمة على الإستفادة من الخبرات الأجنبية التي تمتلك خبرات غير متوفرة لدى العمالة المحلية.

3-ايلاء المفاوضات أهمية قصوى عند إبرام العقود النفطية وتوسيع مدارك القائمين عليها من خلال توفير الخبرات الإدارية والقانونية لديهم عند دراسة بنود هذه العقود التي ترتكز بشكل أساسي على عمليات التفاوض قبل كتابة العقود القانونية.

4- ضرورة استفادة الحكومة من القدرات الوطنية الكويتية في تطوير العقود والاتفاقيات التي تتم بالاشتراك مع الشركات الأجنبية لتطوير عمليات الصناعة النفطية.

5- الابتعاد عن ابرام عقود الامتياز للشركات الأجنبية لكونها تمنح هذه الشركات الحق المطلق في البحث والتنقيب واستغلال البترول المستخرج ضمن حدود الدولة.

6- قيام المشرع بإيجاد صيغ قانونية للتخلص من عقود الإمتياز المجحفة وتعديلها وفق ما تقتضيه مصلحة الدولة بحيث يكون لها الحق في إنهاء هذه الامتيازات.

7- إلزام الشركات الأجنبية ببيان أساليب البحث والتنقيب والطريقة التي تؤدى فيها الأعمال والأنشطة والمهام المطلوبة لأداء النشاط النفطي عند إبرام عقود المشاركة.

4-5 البحث المستقبلي

يمكن طرح اتجاهات لأبحاث مستقبلية يمكن أن تسهم في إثراء هذا الموضوع من جوانب مختلفة مثل:

1- إجراء دراسات وأبحاث تركز على أثر كل نوع من أنواع إدارة العقود النفطية في عمليات الصناعة البترولية التي تناولتها هذه الدراسة كل على حدة.

2- إجراء دراسات وأبحاث تركز على إدارة العقود النفطية وأثرها في تحسين عمليات إنتاج النفط.

3- إجراء أبحاث ودراسات حول تقييم المديرين والعاملين لأهمية اختيار العقود النفطية لأثرها في تحسين عمليات الصناعة البترولية في شركاتهم.

4- يوصي بإجراء دراسات وأبحاث حول نفس الموضوع الذي تطرقت إليه الدراسة الحالية وبنفس المتغيرات البحثية وذلك بهدف التأكد من مدى مطابقتها للنتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

التقرير السنوي الصادرة عن مؤسسة البترول الكويتية الوطنية وشركاتها، 2014.

اللوغاني ، باسم، (2015). **وثيقة لها تاريخ: اتفاقية الإمتياز النفطي**، وقعت في ديسمبر عام (1934) م ومدتها (75) عام.

اللبابدي، محمد مختار، (2008)، مبادئ **التنقيب عن النفط والغاز وتطور النشاط الاستكشافي في الوطن العربي**، منشورات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت.

الجواهري، حمزة، (2014)، تقييم عقود التراخيص النفطية ومدى تأثيرها على المجتمعات المحلية، **مجلة الحوار المتمدن**، محور الطبيعة، التلوث، وحماية البيئة ونشاط حركات الخضر، العدد 4331، ص1-22.

الحداد، يوسف سليمان عبد الرحمن، (2014)، **القواعد الموضوعية في القانون واجب التطبيق في منازعات عقود النفط**، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي التاسع عشر حول التحكيم في عقود النفط والإنشاءات الدولية، المنعقد خلال الفترة (26-28 آب 2014) فيصلالة، سلطنة عُمان.

حساني، محمد، (2013)، **تطور العقود البترولية وأثرها على نشاطات الصناعة النفطية (دراسة حالة الجزائر)**، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر.

الحسني، يسرى محمد أبو ازهير، (2008) دراسة في مشروع قانون النفط والغاز، **مجلة دراسات اقتصادية**، بيت الحكمة، الجزائر، العدد 20. ص8-25.

الحميري، فهد بجاش، (2006)، **النظام القانوني لعقود الاستثمار النفطي في اليمن (دراسة مقارنة)**، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

الخولي، أحمد فتحي، (2007)، **اقتصاديات النفط**، دار حافظ للنشر والتوزيع، جدة، المملكة العربية السعودية.

أبو زيد، سراج حسين محمد، (2008)، **التحكيم في عقود البترول**، أطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس، مصر.

رحمان، أمال، (2008)، **النفط والتنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة ورقلة، الجزائر.

الرملي، فياض حمزة، (2013)، عقود الإمتيازات النفطية، متوفر على الموقع الالكتروني، https://ar-ar.facebook.com/permalink.php?story_fbid...id...

الشاهين، وسن مقداد عبدالله، (2006)، **التزامات الإدارة في عقود الاستثمارات النفطية، دراسة قانونية مقارنة**، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، العراق.

الشمري، هاشم مرزوك، وحميد، عمار محمود (2009)، عقود النفط ومستقبل الطلب عليه في ظل تزاحم المصادر البديلة، **مجلة كلية الإدارة والإقتصاد**، جامعة كربلاء، العراق، العدد 1، ص34–51.

الصالح، عادل (2003)، **الاستشارات الإدارية الواقع والمأمول**، بحث مقدم إلى المؤتمر العربي الثاني بعنوان: الإستشارات والتدريب، المنعقد في دولة الإمارات العربية المتحدة، الشارقة خلال الفترة الواقعة ما بين 21–23 أبريل (نيسان).

أبو العلاء، يسرى محمد، (2008)، **نظرية البترول بين التشريع والتطبيق**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر.

عبد العال، محمد، (2014)، **تأملات في عقود النفط**، أطروحة دكتوراه، قسم القانون التجاري، جامعة عين شمس، مصر.

العقابي، فاضل جمعة جبر (2012)، دراسة تحليلية لعقود تطوير المشاريع النفطية في العراق، **مجلة كلية الإدارة والاقتصاد**، جامعة ميسان، العراق.

عبد الوهاب، إبراهيم طه، (2006)، **محاسبة البترول وفقا لنظم العالمية والمحلية ومعايير الجودة**، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

فريجه، حسين، (2014)، **أثر التحكيم في عقود النفط والاستثمارات الدولية**، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي بعنوان: الطرق البديلة لحل النزاعات، المنعقد خلال

الفترة من 6-7 مايو 2014، سلسلة خاصة بالملتقيات والندوات، ص246-281.

الفرس، رياض يوسف، (2012). هيكل الإقتصاد الكلي لدولة الكويت: الإختلالات والحلول. متوفر على الموقع الالكتروني، www.kesoc.org/media

الكتاب السنوي الصادر عن مؤسسة البترول الكويتية الوطنية، لعام 2014.

كمال، نهال، (2013)، الصناعة الكويتية من صنع الخيام إلى الصناعة الثقيلة، **المجلة العلمية**، دولة الكويت، المجلد 26، العدد (103)، الجزء الثاني، 133-179.

اللامي، علاء (2011). عقود المشاركة في إنتاج النفط العراقي: سرقات وفق القانون. **مجلة الحوار المتمدن**، المجلد الخامس، العدد 3479، ص1-5.

مبارك، عبير، (2011)، **النفط عبر الزمن**، عدد خاص بمناسبة إحتفال شركة البترول الوطنية الكويتية باليوبيل الذهبي (50) عام، المجلد الثاني والثلاثون.

مخلفي، أمينة، (2013)، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العلمية، أطروحة دكتوراه، جامعة ورقلة، الجزائر.

مصطفى، يوسف أبو الفضل (2007)، التجارة الخارجية للجماهيرية العربية الليبية: دراسة في الجغرافية الإقتصادية، جامعة القاهرة، منشورات معهد البحوث والدراسات الأفريقية، قسم الجغرافيا.

المغربي، أحمد (2015)، الكويت تدخل عصر إنتاج النفط الثقيل، **مجلة المعارف**، المجلد 1، العدد 2، ص 61-85.

المفتي، أحمد، (2013). **أنواع عقود النفط (البترول)**. متوفر على الموقع الالكتروني، www.sudaress.com/sudanile/48806 تاريخ الدخول: 14-12-2015.

الملا، علي (2014)، **النفط وتأثير عائداته على التنمية المستدامة**، بحث مقدم إلى ورشة العمل حول ترسيخ مفهوم التنمية المستدامة، المنعقدة في مدينة الدوحة-قطر خلال الفترة 15-16 أكتوبر 2014،.

المنايلي، هاني محمد كامل، (2011)، **اتفاق التحكيم وعقود الاستثمار البترولية،** دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر.

النشرة التعريفية السنوية الصادرة عن مؤسسة البترول الكويتية الوطنية وشركاتها، **التكامل في الأداء،** 2014.

النشرة التعريفية السنوية الصادرة عن مؤسسة البترول الكويتية الوطنية وشركاتها ، تطلع نحو النمو، 2014.

يونس، محمد صائغ، (2010)، أنماط عقود الاستثمارات النفطية في ظل القانون الدولي المالي، **مجلة الرافدين للحقوق،** العدد 46، ص253-271.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

El-Katiri, Laura (2014)., **Anatomy of An Oil-based Welfare State: Rent Distribution in Kuwait**. Abdulkhaleq Abdulla, Emirates University, UAE

Ghandi, A and Lin, C (2014). **Oil and Gas Service Contracts around the World.** Available online at: http://dx.doi.org/10.1016/j.esr.2014.03.001.

Jonathan, M., (2008), Oil and Development in Kuwait, the Full Story of Kuwait Oil Company," **International Journal of Quality & Reliability Management,** Vol. 17, No 9, p: 93- 109.

Likosky, M (2009). Contracting and Regulatory Issues in the Oil and Gas and Metallic Minerals Industries. **Transnational Corporations**, Vol. 18, No. 1, P: 1-42.

Sekarau, U. (2013). **Research methods for business: A skill- Building approach**, U.S.A: Thon Wiley and sons Ins.

Porter. T., R. and Al-Nasser, E, (2006), Pipeline Integrity Management at Kuwait Oil Company, **The American Society of Mechanical Engineers** ."ASME"**,** Vol, 31, No (2), p: 1-27.

Radwan, Jacek, (2014), An Open Approach to Learn About the Basics of the Oil Industry: Governance: Oil Contracts, **Trends in Ecology and Evolution**, Vol.19 No.6, p: 323-328

الملاحق

ملحق (أ)

استبانة الدراسة

استبانة الدراسة

أختي المستجيبة:

أخي المستجيب:

تحية احترام وتقدير،،،

استبانة حول موضوع:

أثر إدارة العقود النفطية في عمليات الصناعة البترولية

تتناول هذه الدراسة أثر إدارة العقود النفطية في عمليات الصناعة البترولية، يرجى التكرم بالإجابة على الأسئلة المرفقة علما بأنه سيتم التعامل مع هذه البيانات بسرية تامة ولإغراض البحث العلمي فقط.

وشكرا لتعاونكم

الباحث

إشراف الأستاذ الدكتور بسام المحاسنة **محمد شداد دعيج شنات**

القسم الأول: البيانات الشخصية:

يرجى وضع إشارة (√) أمام رمز الإجابة الصحيحة

1- النوع الأجتماعي:

ذكر ☐ أنثى ☐

2- العمر:

☐ 30 سنة فأقل ☐ 31-35 سنة

☐ 36-40 سنة ☐ 41 - 45 سنة

☐ 46 سنة فأكثر

3- المؤهل العلمي:

☐ دبلوم ☐ بكالوريوس

☐ ماجستير ☐ دكتوراه

4- سنوات الخبرة:

☐ اقل من 5 سنوات ☐ 5 سنوات – أقل من 10 سنوات

☐ 10 سنوات –أقل من 15 سنة ☐ 15 سنة فأكثر

القسم الثاني: معلومات حول متغيرات الدراسة.

يرجى قراءة العبارات الواردة في هذه الاستبانة وبيان مدى رأيكم حولها و على المقياس المحاذي، وذلك بوضع إشارة (√) إزاء الجواب المناسب.

المحور الأول: العقود النفطية

ت	عقود الامتياز	موافق جداً	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق جداً
1	يمنح عقد الامتياز للشركات الأجنبية الحق المطلق للبحث والتنقيب في منطقة معينة ضمن حدود الدولة المضيفة					
2	يمنح عقد الامتياز للشركات الأجنبية الحق لاستخدام واستغلال البترول المستخرج ضمن فترة زمنية محددة					
3	يساعد طول مدة عقد الإمتياز المبرم بين الطرفين من درجة الاستفادة الكاملة من النفط					
4	بموجب عقد الإمتياز تتقاضى الدول المنتجة مبلغا بسيط من الأرباح العائدة على الشركة صاحبة الامتياز					
5	تسيطر الشركة صاحبة الامتياز بشكل تام على جميع المعلومات من تحديد الحقول والتنقيب					
6	للشركة صاحبة الامتياز الحق في تحديد الأسعار دون تدخل من الدول المنتجة أو المضيفة					
7	يتم منح الحرية الكاملة لشركات الإمتياز بتسويق النفط حسابها في حالة إكتشاف النفط وا ٍنتاجه					
8	عدم خضوع شركات صاحبة الإمتياز للقضاء المحلي في غالبية القضايا المرتبطة بممارسة نشاطها في الصناعة النفطية					
9	يتميز عقد الإمتياز بالثبات والاستقرار في معدل الضريبة وجعله عنصراً تعاقدياً و لا يملك المشرع الحق في تعديل معدلها دون اخذ الموافقة المسبقة من الشركة صاحبة الإمتياز					

ت	عقود المشاركة	موافق جدا	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق جدا
10	بموجب عقود المشاركة هناك اتفاق بن شركة النفط الوطنية والشركات الأجنبية التي تمتلك خبرات فنية وا إمكانيات مالية تؤهلها للقيام بمزاولة نشاطاتها في الصناعة النفطية وبمراحله المختلفة					
11	تكون النفقات والإيرادات الأرباح الصافية مقسمة بين الطرفين ووفق لنسب مئوية يكون متفقا عليها بينهم وبالتراضي					
12	تتحمل الشركات الأجنبية تكاليف البحث بمفردها في حالة عدم وجود اكتشاف تجاري					
13	يلزم عقد المشاركة الشركة المنقبة ببرنامج إستراتيجية حفر معينة وباستثمار مبالغ معينة					
14	تكون لأعمال الأنشطة والمهام المطلوبة لأداء النشاط النفطي تكون مقسمة بين شركة النفط الوطنية والشركات الأجنبية حسب الاتفاق المبرم					
15	تتحمل الشركة الأجنبية كافة الأعباء المالية المترتبة على كافة الأعمال في المراحل الأولى من عمليات البحث والإستكشاف					
16	يتم إقتسام الأرباح الناجمة عن بيع الكميات المنتجة حسب النسب المئوية التي نصت عليها بنود العقد					
17	يمنح عقود المشاركة الحق للدولة في إبرام العقود الاقتصادية بالإرادة الكاملة					
18	يمنح عقود المشاركة الحق للدولة في إنهاء الامتيازات غير المشروعة					
19	تمنح عقود المشاركة الحق للدولة في تعديل الاتفاقية إذا لم تحدد للدولة حقوقها المشروعة					

ت	عقود الخدمات أو المقاولات	موافق جداً	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق جداً
20	تتيح عقود الخدمات أو المقاولات الدولة المنتجة (المضيفة) الرقابة على مواردها النفطية					
21	تحتفظ للدولة المنتجة (المضيفة) بحقها بالسيادة الكاملة دون إبداء أي تنازل من التنازلات					
22	بموجب عقود الخدمات أو المقاولات يتم معاملة الشركة الأجنبية التي تنقب عن النفط على أنها مقاول					
23	تتحمل الشركة الأجنبية كافة التكاليف المتعلقة بالبحث والإستكشاف وتتلاقى مقابل ذلك في حالة تسويق هذا الإنتاج					
24	بموجب عقود الخدمات تحتفظ الدولة المنتجة بالسيادة المطلقة والكاملة على أراضيها ولا تكون خاضعة لأي جهة ولا تتنازل عن سيادتها					
25	بموجب عقود الخدمات تحتفظ الدولة المنتجة بملكية النفط المكتشف وسلطة التصرف فيه					
26	بموجب عقود الخدمات تقوم الشركة الأجنبية بالتعهد لإنجاز عمليات التسويق و البيع لجزء من الكميات المنتجة لصالح شركة النفط الوطنية					
27	بموجب عقود الخدمات تحافظ الدولة المنتجة على كافة حقوقها في سيادتها لثرواتها الطبيعية					
28	بموجب عقود الخدمات يتوجب على الشركة الأجنبية العمل على توفير المال اللازم للقيام بتمويل عمليات البحث والاستكشاف والحفر والتنقيب					
29	تتولى الشركة الأجنبية القيام بعمليات الإارة و التنفيذ لكافة عمليات التنقيب والتنمية و التطوير للآبار النفطية					

المحور الثاني: عمليات الصناعة البترولية

ت		موافق جداً	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق جداً
	تسهم العقود النفطية في					
30	تطوير الطرق والأساليب الحديثة المتبعة لاستخراج النفط وتدويره					
31	إيجاد اموازنة بين كمية احتياجات البشرية لمورد النفط وبين المحافظة على البيئة وتقليص الضرر عليها					
32	استغلال الثروة البترولية وتحويلها مادة خام إلى منتجات صالحة وجاهزة للاستعمال					
33	تحسين اقتصاد الدولة وميزانيتها بشكل فعال وتوفير أهم مصادر الطاقة المستخدمة في الدولة					
34	فرض القيود القانونية على المنطقة التي تحتوي على مصدر النفط وبيان مقدار الرسوم					
35	استخدام التكنولوجيا في مختلف مراحل العملية الإنتاجية					
36	اتساع نطاق النشاطات التي تمارسها الشركات والذي يمتد ليشمل السوق الدولية					
37	التقيد بالجوانب التنظيمية والإدارية للعملية الإنتاجية					
38	توفير رؤوس الأموال الكبيرة والضخمة للقيام بجميع المراحل التي تتطلبها الصناعة النفطية					
39	تعزيز الطبيعة التكاملية رأسيا وأفقيا في مجال إنتاج النفط					
40	التنبؤ بأماكن وجود النفط وبيان مراحل استخراجه ونقله إلى الأماكن المناسبة					
41	تحسين كفاءة وفعالية العمليات الصناعية المختلفة المرتبطة بعمليات بحث والاستكشاف والتنقيب وا إنتاج النفط الخام					
42	إحداث عملية من التكامل في العمليات التشغيلية والاستخدام المتزايد للتوليد المشترك للطاقة الكهربائية					

انتهت الاستبانة شاكرا لكم تعاونكم

ملحق رقم (ب)

أسماء محكمي استبانة الدراسة

أسماء محكمي استبانة الدراسة

التسلسل	الاسم	التخصص	الجامعة
1	الأستاذ الدكتور بسام محاسنة	هندسة	جامعة مؤتة – الأردن
2	الأستاذ الدكتور سلوم الجبوري	هندسة	جامعة مؤتة – الأردن
3	الدكتور محمد أبو جليل	إحصاء	جامعة فيلادلفيا–الأردن
4	الدكتور محمد بني يونس	هندسة	جامعة فيلادلفيا–الأردن
5	الدكتور إبراهيم عقل	هندسة	جامعة لبترا–الأردن

المعلومات الشخصية:

الاسم: **محمد شداد دعيج شنات**

الكلية: الهندسه

البرنامج: الماجستير

الهاتف: 0097336185014